اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلى غيرها:
حكمتُه ودلالته

د. الجيلي علي أحمد بلال
قسم الدرسات الإسلامية
كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة
العين، الإمارات العربية المتحدة

الخلاصة

نزل القرآن الكريم بقراءات متعددة، قُصِد منها –في الغالب– التيسير على العرب؛ حتى يقرأ كل منهم بما تعوده لسانه، غير أن هناك قراءات صحيحة متواترة، ليس الاختلاف فيها من قبيل اختلاف اللغات؛ إذ ليس –في أيٍّ منها– مشقة على أي من قبائلهم، ومن ذلك: اختلاف الصيغ، حيث وجدنا صيغة الماضي تتحول إلى مضارع في قراءة، أو إلى أمر في أخرى، أو إلى اسم في ثالثة، فما حكمة هذا الاختلاف، وما ثمرته، ودلالتُه؟ وهل أدى إلى اختلاف في المعنى؟ فإن أدى إلى اختلاف في المعنى: فهل هو اختلاف تضادٍّ وتنافر ، أم هو اختلاف تعاضد وتظاهر ؟؛ وإذا لم يختلف المعنى: فما الحكمة منه، وما وجهه؟.

حاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، من خلال حصر الكلمات التي اختلفت صيغتها من الماضي إلى غيره، مع بيان مذاهب القراء في كل واحدة منها، ومحاولة الكشف عن ثمرة الاختلاف فيها وحكمته، بعد الوقوف على معاني القراءات، وتوجيهها عند السابقين.

وقد وصل البحث إلى نتائج طيبة، وأوصى بمضاعفة الجهود في البحث عن معاني القراءات، على أساس التوافق والتوائم، بعيداً عن منهج الترجيح والتضعيف، حتى تنكشف أستارُها، وتتجلي أسرارُها.

ABSTRACT

The Qoran, the holy book in The Islam, used to be recited in different methods of readings. The main aim was to make it easy for Arabs at that time, whose dialects were different.

But, it should be noticed that: some of these differences have nothing to do with Arab's dialects.

One of these differences is the change from past tense, in a reading, to either; present verb, noun or imperative case "called Amr in Arabic", in other readings.

The research is dealing with these words, trying to answer certain questions such as:

◊ What's the aim & wisdom of such difference of readings?
◊ Does the meaning of these words, change according to that?

◊ If so, are they consistent, or not?

◊ Then, if the meaning doesn't differ, what's the benefit of the different readings?

All the words are located and investigated, the method of reading them is shown, and original references are examined for their meanings.

New & considerable results are found. Researchers are invited to discover unseen meanings of such readings, avoiding neither outweighing nor refusing accurate ones.

تقديـم:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن الاختلاف في القراءات القرآنية له صور متعددة، فيها حِكم وفوائد، أرادها الله -سبحانه وتعالى- لعباده. وهذا الاختلاف -على كثرته وتنوعه- لم يؤد قط إلى تناقض أو تضادٍ في معاني القرآن؛ ليكون شاهداً على أنه من لدن حكيم خبير. ولئن كان الغالب في اختلاف القراءات مقصوداً به التيسير على العرب -فلا يعدو كونه اختلافاً في اللغة- إلا أن هناك أنواعاً من الاختلاف لا يمكن أن تكون من قبيل اختلاف اللغات، ولا نشك أن من وراء ذلك حكمة وثمرة. ولهذا دفعني الفضول للبحث في نوع من اختلاف القراءات، تبدلت فيه صيغة الماضي بغيرها: فكان ماضياً في قراءة، وأمراً أو مضارعاً أو اسماً في قراءة أخرى، لعلي أقف على حكمة هذا الاختلاف، وما يمكن أن يثري به المعاني، التي ذكرها أهل التأويل، وعليه: فقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اختلاف القراءات بين الماضي والأمر، وهو أربع كلمات: **الأولى**: (وَٱتَّخِذُوا) [البقرة ١٢٥]، **والثانية**: (بَـٰعِدۡ) [سبأ ١٩]، **والثالثة**: (ٱنطَلِقُوٓاْ) [المرسلات ٣٠]. **والرابعة**: (قَالَ) في سبعة مواضع: [الإسراء ٩٣، والأنبياء ٤ و١١٠، والمؤمنون ١١٢و١١٤، والزخرف ٢٤، والجن ٢٠].

المبحث الثاني: اختلاف القراءات بين الماضي والمضارع، وهو ست كلمات: **الأولى**: (تَطَوَّعَ) [البقرة ١٥٨ و١٨٤]، **والثانية**: (فَنُجِّيَ) [يوسف ١١٠]، **والثالثة**: (وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ) [الفرقان ٢٥]، **والرابعة**: (يُوقَدُ) [النور ٣٥]، **والخامسة**: (أُخۡفِيَ) [السَجدة ١٧]، **والسادسة**: (وَأَمۡلَىٰ) [محمد ٢٥].

المبحث الثالث: اختلاف القراءات بين الماضي والاسم، وهو إحدى عشرة كلمة:

الأولى: ((حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) [النساء ٩٠]، **والثانية**: ((وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ)) [المائدة ٦٠]، **والثالثة**: ((وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ)) [الأنعام ٩٦]، **والرابعة**: ((عَمَلٌ غَيْرُ)) [هود ٤٦]، **والخامسة**: ((أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ)) [النور ٩]، **والسادسة**: ((وَٱتَّبَعَكَ)) [الشعراء ١١١]، **والسابعة**: ((أَتَوْهُ)) [النمل ٨٧]، **والثامنة**: ((خَلَقَهُۥ)) [السجدة ٧]، **والتاسعة والعاشرة**: ((فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَٰمٌ)) [البلد ١٣ و١٤]، **والحادية عشرة**: ((خَلَقَ)) في [إبراهيم ١٩، والنور ٤٥].

وفي كل كلمة يكون البحث عن مذاهب القراء ومعاني القراءات وثمرة الخلاف فيها، وذُيل البحث بخاتمة بأهم نتائجه.

المبحث الأول: اختلاف القراءات بين الماضي والأمر

الكلمة الأولى: (وَٱتَّخِذُوا)

في قوله تعالى: (وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ)[البقرة ١٢٥].

مذاهب القراء فيها:

«قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء، على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها(١)، على الأمر»(٢).

معاني القراءتين وثمرة الخلاف:

فتح الخاء يدل على أنه خبر، « معطوف على ما أضيف إليه؛ إذ كأنه: وإذ اتخذوا»(٣). «والتقدير: واذكر – يا محمد - إذ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم ...، فكله خبر، فيه: معنى التنبيه والتذكير لما كان، فحمل ما قبله على ما بعده؛ ليتفق الكلام ويتطابق»(٤).

والقراءة بالكسر فيها معنى الأمر، وهو: «على إرادة القول، أي: وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه، وهو على وجه الاختيار والاستحباب دون الوجوب»(٥). وقيل: «إن ذلك عطف على الأمر الذي يتضمنه (جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً)؛ لأن المعنى: ثوبوا»(٦). أي: ثوبوا واتخذوا.

وقد اختلفوا في المخاطب بهذا الأمر على أربعة آراء:

الأول: أن المخاطب به هذه الأمة، على أنه كلام اعترض في خلال قصة إبراهيم عليه السلام، «والتقدير: انا لما شرفناه ووصفناه بكونه مثابة للناس وامناً، فاتخذوه – أنتم - قبلة لأنفسكم. والواو والفاء قد يذكر كل واحد منهما في هذا الوضع، وإن كانت الفاء أوضح»(٧). ويؤيد هذا المعنى: ما جاء عن سيدنا عمر رضِي الله عنْه، قَالَ: وافَقْتُ ربي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يا رسولَ اللهِ لَو اتخَذْنَا مِن مقَامِ إبراهِيم مصلى فَنَزلَتْ (وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى) ......»(٨).

الثاني: أن المخاطب به بنو إسرائيل، فيكون (واتخذوا) عطفاً على قوله تعالى: (يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) [البقرة ١٢٢]. ورده الإمام الطبري بالحديث السابق (٩).

الثالث: أن المخاطب به: سيدنا إبراهيم - عليه السلام – ومتبِعوه. قالوا: «فهي من الكلمات، كأنه قال: إني جاعلك للناس إماماً واتخِذوا»(١٠).

الرابع: أن المخاطب به ولد إبراهيم، عليه السلام. «ويجوز أن يكون أمر بهذا ولده، إلا أنه –تعالى– أضمر قوله: (قال)، ونظيره قوله تعالى: (وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)»(١١) [الأعراف ١٧١]. ويفهم منه: أن الآمِر لهم هو أبوهم إبراهيم، عليه السلام.

ولولا حديثُ سيدنا عمر –السابقُ- لكان لكل هذه الأقوال موقع حسن، ولكن الصحيح: أن المخاطب به - على هذه القراءة - هي الأمة المحمدية. وكان يمكن أن يقال: إن الأمم السابقة قد أُمرت به، كما أُمرت به هذه الأمة، ولا تعارض، ولكن نزول الآية موافقة لرأي سيدنا عمر، يدل على أن الأمر -على قراءة كسر الخاء- يتعلق بهذه الأمة، وأما القراءة بفتح الخاء، فهي صريحة في أن المراد به من سبقنا من الناس، أي: من متبعي إبراهيم، عليه السلام.

ولا تعارض بين القراءتين، بل: إن كل قراءة أفادت معنى أراده الله تعالى، وذلك أن الناس من أتباع إبراهيم الخليل -عليه السلام- اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وأُمرنا نحن - أتباع محمد ﷺ- أن نتخذه مصلى؛ اقتداءً بهم، ولا ينبغي أن نرد قراءةً متواترة بضرب من التأويل.

قال الزجاج: «والقراءة (واتخِذوا) - على هذا الخبر - أبين، ولكن ليس يمتنع (واتخَذوا)؛ لأن الناس اتخذوا هذا»(١٢). وقال الفراء: «وقد قرأتِ القراء بمعنى الجزم، والتفسير مع أصحاب الجزم. ومن قرأ: (واتخَذوا) - ففتح الخاء - كان خبراً، يقول: جعلناه مثابة لهم، واتخذوه مصلى. وكلٌ صواب، إن شاء الله»(١٣). وقال أبو جعفر النحاس: «وهذه القراءات - إذا اختلفت معانيها - لم يجز أن يقال: إحداها أجود من الأخرى»(١٤). وقال –أيضاً- كارهاً لمنهج الترجيح: «والسلامة من هذا - عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان عن الجماعة، أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة - رحمهم الله - ينكرون مثل هذا»(١٥). وقال في التحرير والتنوير: «والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر؛ تكثيراً للمعاني: إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن - على ما يحتمل تلك الوجوه - مراداً لله تعالى؛ ليقرأ القارئ بوجوه، فتكثر – من جراء ذلك - المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر - في مختلف القراءات - مجزئاً عن آيتين فأكثر. وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن»(١٦).

وأما ترجيح الإمام الطبري - رحمه الله - لقراءة الكسر(١٧)، فإنما هو اختيار منه؛ وذلك: أن مثل هذه القراءات - في تنوع معانيها - كحديقة غنّاء، فيها من كل أنواع الثمار، فيقطف الجاني منها ثمرة ويتذوق حلاوتها، فيقول: هذا أحلى ما فيها، ويتذوق غيره غيرها، فيقول: هذا أشهى ما فيها، وذلك لاختلاف أذواق الناس. وهكذا اختلاف القراءات: يتذوق أحدهم معنى قراءة، فيقف على أسرارها، فيجزم أنها الأولى والأحسن، ويقف غيره على أخرى، فيرى فيها من المعاني ما لا يراه في غيرها، فيقول: هي الأصوب. وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه ترجيح الإمام الطبري، رحمه الله، ولا ينبغي أن يظن به غير ذلك، فترجيحه يعني: اختياره لهذه القراءة؛ لِما ظهر له من أسرار معانيها، دون طعن في غيرها، فإن صرح بالطعن في قراءة صحيحة؛ فلعله لم يجد دليلاً على صحتها عنده نقلاً، فيكون سهواً منه، رحمه الله تعالى. والله أعلم.

الكلمة الثانية: (رَبَّنَا بَـٰعِدۡ) [سبأ ١٩]

في قوله تعالى: (فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَـٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَـٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَـٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ) [سبأ ١٩].

مذاهب القراء:

في كلمتي (رَبَّنَا بَٰعِدْ): ثلاث قراءات، واحدة على لفظ الخبر مع رفع باء (ربنا)، وثنتان على صيغة الطلب والدعاء، مع نصب باء (ربنا) (١٨): **الأولى**: (ربنا باعد)، برفع باء (ربنا)، وفتح العين والدال من (باعد)، مع ألف قبل العين، وهي ليعقوب. **والثانية**: (رَبَّنَا بعِّدْ) ، بنصب باء (ربنا) وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال من (بعد)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام. **والثالثة**: (رَبَّنَا بَٰعِدْ) ، بنصب باء (ربنا) كذلك، وكسر العين مخففة، مع ألف قبلها، وهي للباقين.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

الآية في سياق الحديث عن أهل سبأ، وقد بينت الآية قبلها: أن الله قد أنعم عليهم باتصال القرى بعضها ببعض، في أثناء رحلتهم إلى الشام، فلا يحتاج المسافر إلى زاد؛ لأنه كلما خرج من قرية ظهرت له أخرى، قال تعالى: (وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ)، ولكنهم بطروا هذه النعمة، فدعوا أن يبعد الله بين أسفارهم، وأن يجعل بينهم وبين الشام فلوات ومفاوز، حتى يركبوا الرواحل ويتزودوا الأزواد، فاستجاب الله لهم، وعجل لهم العقوبة(١٩). هذا ما تفيده قراءتا (باعِد وبعد)، وهما بمعنى؛ لأن (فاعَلَ وفَعَّلَ) قد يجيئان لمعنى، كقولهم ضاعَفَ وضعَّفَ: «والمعنى – في الوجهين - أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخصب وكفاية الكدح في المعيشة » (٢٠). قيل: «إنهم قالوا: لو كان جني ثمارنا أبعد لكان أشهى وأكثر قيمة»(٢١). وعليه: فالقراءتان بمعنى، إلا أنه يمكن أن يفهم من قراءة التشديد: «أنه أراد التكرير، يعني: بعد بعد»(٢٢).

أما قراءة (ربنا باعد): فهي خبر، وتختلف عن القراءة التي هي بمعنى الطلب والدعاء.

وهنا وقف أهل التأويل منهما على مذهبين: أحدهما: مذهب الترجيح، والثاني: مذهب الجمع، أي: جعلوا لكل قراءة معنى، لا يتعارض مع الآخر، دون ترجيح أو استبعاد لأي من القراءتين.

أما المرجحون فاختلفوا: أي القراءتين أرجح؟ فرجح الإمام الطبري قراءتَي: (باعِد وبعد)(٢٣). ورجح بعضهم قراءة (باعد)، قال: «لأنهم ما طلبوا التبعيد، إنما طلبوا أقرب من ذلك القرب، بطراً وعجباً مع كفرهم»(٢٤).

وأما من ذهبوا إلى الجمع: فقد اختلفوا في تأويل قراءة الخبر، على مذهبين: **الأول**: «الإخبار بأنهم استبعدوا القريب، ورأوا أن ذلك غير مقنع لهم، حتى كأنهم أرادوها متصلة الدور»(٢٥).

الثاني: «خبر عنهم: أنهم دعوا أن يبعد بين أسفارهم؛ بطراً وأشراً، وخبر عنهم: أنهم – لما فُعِل بهم ذلك – خبروا به، وشكوا، كما قال ابن عباس»(٢٦).

ومذهب الجمع هو المذهب الصحيح، الذي ينبغي أن يصار إليه؛ لأن القراءتين صحيحتان متواترتان، ولا يضر استبعاد الطبري لها؛ لأنه لم يعلم بتواترها، كما يدل عليه كلامه، وإذا صحت القراءتان: فلا يجوز أن تُدفع إحداهما بضرب من التأويل.

والذي أجنح إليه -من تأويلي الجمع- هو الأول، أي: إنهم قالوا: ربنا باعد بين أسفارنا، على جهة الاستخفاف بنعم الله عليهم، كأنهم أرادوا لتلك القرى -التي يبيتون في إحداها ويقيلون في الأخرى- أن تكون متلاصقة. وهذه حالة من حالات بطرهم وأشرهم، غير الحالة الأخرى، التي بلغوا فيها الغاية من البطر، حتى تجرؤوا ودعوا، كما دلت عليه القراءة الأخرى.

وإنما اخترت هذا التأويل؛ لأن ربط الآية بالفاء في (فَقَالُواْ)، يدل على شدة تعلقها بما قبلها، وهي قوله تعالى: (وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا قُرٗى ظَٰهِرَةٗ وَقَدَّرۡنَا فِيهَا ٱلسَّيۡرَۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ). فهؤلاء القوم: بعد أن من الله عليهم بالأمن - في طريقهم إلى الشام، بتلك القرى الظاهرة - قابلوا تلك النعمة بالكفران والجحود، وأرادوها متصلة. ولا يستقيم التأويل الآخر بوجود هذه الفاء؛ إذ كيف يتصور وجود الشكوى منهم بالبعد، قبل تدمير تلك القرى الظاهرة، وليس في الآية قبلها إلا المن عليهم بوجود تلك القرى؟!.

وعليه: فإن ثمرة الخلاف بين القراءات الثلاث: أن قراءة الخبر تدل على حالة من كفران النعمة، حيث قالوا -على طريق التشكي- :ربنا باعد بين أسفارنا، ولم ترق لهم تلك النعم الكثيرة التي متعوا بها، ثم إنهم تمادى بهم البطر حتى ملوا تلك النعمة، فدعوا بأن يباعد الله بين أسفارهم، إما: استخفافاً بمكر الله، وإما: لأنهم يريدون أن يمتازوا عن الفقراء بركوب الرواحل، والتزود في الأسفار. وهذه حالة أخرى من حالات بطرهم، دلت عليها قراءة: (باعِد). ويتفرع عن هذه الحالة حالة أخرى، وهي: أنهم لم يكتفوا بالدعاء مرة، وإنما كرروا هذا الدعاء؛ تمادياً في الكفر ونكران النعمة، وهذا ما دلت عليه قراءة (بعد) بالتضعيف؛ لأنها -وإن قيل: إنها بمعنى (باعِد)- إلا

أن في التضعيف من معنى التكرير ما لا يخفى، والأولى: حملُ القراءة على ما يفيد معنى. والله أعلم.

الكلمة الثالثة: (ٱنطَلِقُوٓاْ) [المرسلات ٣٠].

«روى رويس (انطلَقوا)، بفتح اللام، وقرأ الباقون بكسرها»(٢٧). والمختلف فيه هو الموضع الثاني، أي: قوله تعالى: (ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ)، وأما الأول فمتفق عليه، وهو قوله تعالى: (ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ) [المرسلات ٢٩].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

قوله تعالى: (ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ) [المرسلات ٢٩]: «خطاب للمكذبين في يوم الحشر، فهو مقول قول محذوف، دلّ عليه صيغة الخطاب بالانطلاق، دون وجود مخاطب يؤمر به الآن»(٢٨).

«فالمعنى: أنه يقال لهم: انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون من العذاب، والظاهر: أن القائلين هم خزنة النار»(٢٩).

وقوله تعالى: (ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ)، فعلى قراءة الجمهور –بكسر اللام- يكون إعادة لفعل الأمر، «على طريقة التكرير؛ لقصد التوبيخ، أو الإهانة والدفع، ولأجله: أُعيد فعل (انطِلقوا) وحرف (إلى). ومقتضى الظاهر أن يقال: [انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون، ظلٍ ذي ثلاث شعب]، فإعادة العامل في البدل؛ للتأكيد في مقام التقريع»(٣٠). وعلى قراءة الماضي: يكون «إخباراً بعد الأمر عن عملهم بموجبه؛ لأنهم مضطرون إليه، لا يستطيعون امتناعاً منه»(٣١). واستشكل بعضهم عدم دخول الفاء عليه، واستبعده(٣٢)؛ محتجاً بأنه «كان ينبغي أن يقال: فانطلقوا، بالفاء؛ ليرتبط آخر الكلام بأوله». وأجابوا عنه بأنه: « إنما لم يعطف بالفاء؛ لقصد الاستئناف، ليكون خبراً آخر عن حالهم»(٣٣).«وهو استئناف بياني، كأنه قيل: فما كان بعد الأمر؟ فقيل: انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب»(٣٤)، وهو ظل دخان جهنم، «وذلك أنه يرتفع من وقودها الدخان –فيما ذُكر- فإذا تصاعد تفرق شعباً ثلاثاً»(٣٥).

وثمرة الخلاف: أن قراءة الأمر أفادت: أن هؤلاء المكذبين يؤمرون بالانطلاق إلى ظل دخان جهنم، تهكماً وسخرية وتأكيداً للأمر الأول. وأفادت قراءة الخبر: أنهم بعد أن أُمروا بالانطلاق إلى ما كانوا به يكذبون، انطلقوا قسراً إلى ظل دخان جهنم. وعبر بصيغة الماضي -وهو لما يأت بعد- لتحقق وقوعه.

الكلمة الرابعة: (قَالَ)

جاءت في سبعة مواضع:

- (أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٌ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبًا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولاً) [الإسراء ٩٣].
- (قَالَ رَبِّي يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ) [الأنبياء ٤].
- (قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ) [الأنبياء ١١٢].
- (قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ) [المؤمنون ١١٢].
- (قَٰلَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلاًۖ لَّوۡ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ) [المؤمنون ١١٤].
- (قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ) [الزخرف ٢٤].
- (قُلۡ إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا) [الجن ٢٠].

مذاهب القراء:

اختلف القراء في هذه الكلمة، فقرأها بعضهم على لفظ الخبر، أي: قالَ، وقرأها بعضهم على لفظ الأمر، أي: قُل. وقد اختلفت المصاحف في كتابة هذه الكلمة في بعض المواضع، حيث كُتبت في بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف. ومن المواضع التي نصوا على الاختلاف في كتابتها في مصاحف الأمصار: موضع الأنبياء [٤]، وموضع الإسراء [٩٣]، وموضعا المؤمنين [١١٢و١١٤]⁽٣٦⁾. ولا يعني هذا: أن القارئ يلتزم بمصحف أهل بلده، فقد يخالفه ويقرأ بما في مصحف غيره. قال في المقنع: «والقطع - عندنا – على كيفية ذلك في مصاحف أهل الأمصار على قراءة أئمتهم: غير جائز، إلا برواية صحيحة عن مصاحفهم بذلك؛ إذ قراءتهم - في كثير من ذلك - قد تكون على غير مرسوم مصحفهم»⁽٣٧⁾.

وهذه الكلمة - حين تُرسم بالألف - لا تحتمل غير قراءة الخبر، ولكنها -إذا رسمت بغير ألف- كانت محتملة لقراءة الأمر تحقيقاً، ولقراءة الخبر احتمالاً.

وبيان ذلك: أن حذف الألف مطرد في كثير من كلمات القرآن، بقصد الاختصار، فإذا رسمت كلمة بغير ألف، احتملت: أن تكون ألفها حذفت اختصاراً. وعلى هذا: تحمل رواية حفص في موضع الأنبياء[١١٠] بالألف، حيث قال في المقنع: «ولا رواية عندنا: أن ذلك كذلك مرسوم في شيء من المصاحف»⁽٣٨⁾.

وفيما يلي جدول: يبين مذاهب القراء، في تلك السور جميعها(٣٩):

السورة ورقم الآية:	**من قرأ (قال):**	**من قرأ (قُل):**
الإسراء [٩٣]	ابن عامر وابن كثير	غيرهما
الأنبياء [٤]	حفص وحمزة والكسائي وخلف	غيرهم
الأنبياء [١١٠]	حفص	غيره
المؤمنون [١١٢]	غيرهم	ابن كثير وحمزة والكسائي
المؤمنون [١١٤]	غيرهما	حمزة والكسائي
الزخرف [٢٤]	حفص وابن عامر	غيرهما
الجن [٢٠]	غيرهم	عاصم وحمزة وأبو جعفر

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

يلاحظ في كل المواضع - ما عدا موضعي المؤمنون - أن القائل، على قراءة (قال): هو النبي ﷺ، إلا خلافاً يسيراً في موضع الزخرف، سيأتي في موضعه، وأن الآمر له – على قراءة (قل)– هو الحق سبحانه وتعالى. وهما معنيان مختلفان، ولكنهما متلازمان؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم، إذا قال قولاً، فإنما قاله عن أمر ربه؛ فإنه لا ينطق عن الهوى، ولأن الله تعالى إذا أمر نبيه بقولٍ قاله. هذا هو التوجيه العام للاختلاف بين هاتين القراءتين، وهذه هي ثمرة الخلاف فيهما. بقي موضعا المؤمنون، سيأتي الحديث عنهما في موضعهما، بإذن الله تعالى.

وفيما يلي تفصيل ذلك القول، الذي قاله النبي - صلى الله عليه وسلم- أو أُمر به، في كل موضع:

أولاً، موضع الإسراء [٩٣]:

وهو قوله تعالى: (أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولاً).

القول المأمور به، وقاله النبي -ﷺ- للمشركين، هو: (سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولاً). أُمر به ﷺ، حين اشترطوا للإيمان به أموراً عجيبة، تدل على عنادهم، فاستمع إلى القرآن يحكي ما قالوا: (وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ

ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلاً ﴿٩٢﴾ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٌ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبًا نَّقۡرَؤُهُۥ ۗ). فهذه المقترحات التي اقترحوها تدل على أنهم لا يطلبون الحق، وإنما يبغون الخصام واللجاج، وهذا كله، بعد أن أعجزهم القرآن ببيانه، ولم يستطيعوا معارضته. فلما كان هذا حالهم، فالأولى: أن ينزه الله عن مثل هذه الأقوال الشائنة، التي لا تليق بجلال الله، فأمر الله نبيه أن يقول: (سبحان ربي)، أي: «تنزيهاً له من الإتيان إليكم مع الملائكة قبيلاً، ومن أن يخاطبكم بكتاب كما أردتم، ومن أن أقترح عليه هذه الأشياء، وهل أنا إلا بشر منكم؟ أُرسلتُ إليكم بالشريعة، فإنما علي التبليغ»(٤٠).

فالنبي - ﷺ- أُمِر بهذا القول، وهذا ما دلت عليه: قراءة (قُل)، وهو امتثل أمر ربه فقاله للمشركين، وهو ما دلت عليه: قراءة (قال).

ثانياً، موضع الأنبياء [٤]: وهو قوله تعالى: (قَالَ رَبِّي يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ). وتأويله -على قراءة الأمر- كما في جامع البيان: «قل - يا محمد – للقائلين: (أتأتون السحر وأنتم تبصرون): ربي يعلم قول كل قائل في السماء والأرض , لا يخفى عليه منه شيء ; وهو السميع لذلك كله، ولما يقولون من الكذب, العليم بصدقي وحقيقةِ ما أدعوكم إليه، وباطلٌ ما تقولون، وغيرِ ذلك من الأشياء كلّها». وتأويله على قراءة الخبر: «قال محمد: (ربي يعلم القول)، خبرًا من الله عن جواب نبيه إياهم»(٤١). ورد قولُ من استظهر القراءة الأولى، بأن القراءتين صحيحتان، «وهما بمنزلة الآيتين، وفيهما من الفائدة: أنه - ﷺ- أُمِر، وأنه قال كما أُمر»(٤٢).

« وذلك: أن الله إذا أمر محمداً بقيل ذلك قاله، وإذا قاله فعن أمر الله قاله»(٤٣).

ثالثاً، موضع الأنبياء الثاني [١١٢]:

وهو قوله تعالى: (قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ).

معنى: (رب احكم بالحق): «افصل بيني وبين من كذبني من مشركي قومي وكفر بك وعبد غيرك، بإحلال عذابك ونقمتك عليهم». وقيل: معناه: «رب احكم بحكمك الحق، ثم حذف الحكم -الذي (الحق) نعتٌ له- وأقيم الحق مقامه»(٤٤).

«والدعاء بهذا -هنا- فيه توعد، أي: إن الحق هو نصرتي عليكم. وأمر الله له -بهذا الدعاء- دليل على الإجابة، والعدة بها»(٤٥). «وقد استجيب دعاؤه -ﷺ- حيث عذبوا ببدر أي تعذيب»(٤٦). وهنا معنى لطيف دل عليه اختلاف القراءتين: فالنبي

عليه السلام -رغم عناد قومه، واستعجالهم نزول العذاب- لم يستعجل الدعاء عليهم؛ شفقةً عليهم ورحمةً بهم، حتى أتاه الأمر من الله تعالى، فامتثل أمر ربه ودعا عليهم، حيث علم: أنهم قد حلت عليهم النقمة، فيكون الخير –حينئذ- فيما اختاره الله باستئصالهم؛ لمصلحة الدعوة إلى الحق. والله أعلم.

رابعاً، موضعا المؤمنون [١١٢ و١١٤]: في قوله تعالى: (قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ) [المؤمنون ١١٢]، وقوله تعالى: (قَٰلَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلاً لَّوۡ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ) [المؤمنون ١١٤].

القراء في هاتين الآيتين على ثلاث مراتب:

١. منهم من قرأ الموضعين على لفظ الأمر، أي: قُل، وهما: حمزة والكسائي.

٢. ومنهم من قرأ الموضع الأول على لفظ الأمر، والثاني على صورة الخبر، وهو ابن كثير.

٣. ومنهم من قرأ الموضعين على لفظ الخبر، وهم الباقون.

من قرأ (قال) في الموضعين، فالمعنى: «الإخبار بأن الله يوقفهم للسؤال عن المدة، ثم يعلِمهم آخراً بلبثهم قليلاً». ومن قرأ: (قُل) في الموضعين، فالمعنى: «الأمر لواحد منهم مشار إليه، بمعنى: يقال لأحدهم: قل كذا، فإذا قال قولاً غير قويم، قيل له: قل إن لبثتم». ومن قرأ: (قُل) في الأول و(قال) في الثاني، فالمراد: «التوقيف ثم الإخبار». أي: توقيفهم للسؤال عن المدة أولاً، ثم إخبارهم ثانياً. «والغرض من هذا: توقيفهم على أن أعمارهم قصيرة، أداهم الكفر فيها إلى عذاب طويل»(٤٧).

اختلفوا في القائل - لمن قرأ: (قال) - فقيل: هو الله تعالى، وقيل: هو الملك المأمور بذلك. واختلفوا في المأمور بقوله (قُل)، فقيل: الملك؛ ليسألهم عن مدة مكثهم في الدنيا، وقيل: لجماعة الكفار، أخرج الكلام مخرج الواحد، والمراد الجماعة، «أو أراد: قل أيها الكافر: كم لبثتم»(٤٨).

وأبى - في روح المعاني– أن يكون المراد: بعض رؤساء الكفار أو جميع الكفار(٤٩). واختار الطبري قراءة الخبر، قال: « لأن وجه الكلام - لو كان أمراً - أن يكون: (قولوا)، على وجه الخطاب للجميع، لا: (قُل)، على التوحيد؛ لأن الخطاب - فيما قبل ذلك وبعده - جرى لجماعة أهل النار». وهو – رحمه الله – لا ينكر التوحيد، بل يراه جائزاً، على التوجيه السابق(٥٠).

وقد علمنا فيما سبق: أن ترجيح الطبري، إنما هو من باب الاختيار، لا من باب الاعتراض على القراءة؛ إذ لا يجوز الاعتراض على قراءة متواترة. قال صاحب إعراب القرآن: « (قال كم لبثتم) و(قل كم لبثتم): معنيان مختلفان، لا يجوز أن يقال: أحدهما أجود من الآخر»⁽⁵¹⁾. وهو كما قال؛ إذ ليس بين القراءتين تدافع ولا تعارض، فإن قلنا: إن القائل هو الملك - لمن قرأ على الخبر، في الموضعين - فإنه ما قال ذلك إلا بأمر من الله، كما تدل عليه قراءة (قُل): في الموضعين، أو في أحدهما. وإن قلنا: إن القائل هو الله تعالى، فيكون الأمر منه للملك، أو لجماعة الكفار، أو لأحدهم–في القراءة الأخرى- في حال أخرى غير تلك الحال؛ لتعدد الأحوال التي يوقف فيها الكفار على النار؛ زيادة في شدة تعذيبهم بالحسرة، على ما فرطوا في مدة قليلة، أورثتهم شقاوة دائمة.

ويرى صاحب نظم الدرر: أن قراءة الأمر دلت على أن إسناد القول إليه – سبحانه - مجازٌ، «وأن القول إنما كان بواسطة عباده الذين أقامهم لتعذيبهم، إعراضاً عنهم؛ تحقيقاً لما أشار إليه: (ولا تُكلمون) [المؤمنون ١٠٨]»⁽٥٢⁾. وهو توجيه حسن، يؤيد: أن القائل والمأمور بالقول -على القراءتين- هو الملك، وهو ما تميل إليه النفس. والله أعلم.

خامساً: موضع الزخرف [٢٤]: (قَـٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ) [الزخرف ٢٤]: اختلفوا في مرجع الضمير في (قال) و(قُل)، على ثلاثة أقوال:

الأول: مرجع الضمير –على القراءتين- إلى النذير، السابق ذكره في الآية قبلها، وهي قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ). والمعنى على قراءة (قُل): قلنا للنذير: قل⁽٥٣⁾. واستشهدوا بقوله تعالى: (قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ)، «فإنه ظاهر جداً في أنه حكاية عن الأمم السابقة»، وبقراءة أبي جعفر (أو لو جئناكم)، على الجمع⁽٥٤⁾، وتعني: «أن المخاطبة من رسول الله -ﷺ- عن جميع الرسل»⁽٥٥⁾.

الثاني: مرجع الضمير – على القراءتين - إلى النبي محمد -ﷺ- أي: «قل يا محمد لقومك: أتتبعون آباءكم، ولو جئتكم بدين أهدى من الدين الذي وجدتم عليه آباءكم؟»⁽٥٦⁾. هذا ما دلت عليه قراءة الأمر.. ثم إنه -ﷺ- قال لهم ذلك. وهذا ما دلت عليه قراءة الخبر.

الثالث: مرجع الضمير -في قراءة (قل)- للنبي ﷺ، وفي قراءة (قال): للنذير، أي: قال كل نذير من أولئك المنذِرين لأمته(٥٧).وكل هذه المعاني محتملة، وقد تكون مرادةً لله تعالى، فلا يبعد: أن يكون كل نذير قال لقومه ذلك، وهو إنما قاله بأمر الله؛ ولا يبعد: أن يكون نبينا محمد - ﷺ- قال ذلك لقومه، ولم يقله إلا بأمر الله؛ ولا يبعد: أن يكون الله قد حكى لهم ما قاله كل نذير لقومه -كما تدل عليه قراءة (قال)- ثم أمر نبينا محمداً أن يقول لهم ذلك، فالمعاني كلها متعاضدة لا تعارض بينها. والله أعلم بالمراد.

سادساً: موضع الجن [٢٠]: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ [الجن ٢٠].

اختلفوا **أولاً**: من المقصود بـ(عبد الله)، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾؟: قيل: هو نوح عليه السلام، وفي البحر المحيط(٥٨): «أبعد من قال: عبد الله هنا: نوح -عليه السلام- كاد قومه يقتلونه حتى استنقذه الله تعالى منهم -قاله الحسن- وأبعد منه قول من قال: إنه عبد الله بن سلام». قال الآلوسي: «ولعمري أنه لا ينبغي القول بذلك، ولا أظن له صحة بوجه من الوجوه»(٥٩). وقيل: هو محمد عليه السلام. وهذان الوجهان: يتخرجان على قراءة فتح الهمزة في (وأنه)، وأما على قراءة كسرها(٦٠): فالعبد هو محمد، ﷺ. قال في المحرر الوجيز: «ولا يتجه أن يكون العبد نوحاً -عليه السلام- إلا على تحامل في تأويل نسق الآية»(٦١).

واختلفوا **ثانياً**: هل هذا الكلام من حكاية الجن لقومهم لما رجعوا إليهم، أم هو مما أوحاه الله إلى نبيه؟

فإن كان من قول الجن لقومهم، يكون قوله تعالى:﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾، والآية بعده معترضاً بين كلام الجن؛ لأنه قطعاً ليس من كلامهم.

وعلى هذا القول: يكون ضمير الجمع في (كادوا) راجعاً إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. ومعنى تلبدهم عليه: ائتمامهم به في الركوع والسجود، وطاعتهم له(٦٢).

والمعنى: أن الجن يحكون لقومهم ما شاهدوه من طاعة الصحابة لرسول الله، عليه الصلاة والسلام، ثم واصلوا حكايتهم، فحكوا عن النبي ﷺ: أنه قال لهم: إنما أدعو ربي. وهذا ظاهر لمن قرأ (قال)، وأما من قرأ (قل)، فيكون هذا من كلام الله تعالى، يسوقنا به إلى المشهد الأول للقصة، قبل أن يسمع الجن ما قاله النبي -عليه السلام- وذلك: أنه ما قاله إلا بأمر الله تعالى.

وأما إن كان مما أوحاه الله إلى نبيه، فضمير الجمع في (كادوا) يحتمل ثلاثة أوجه(٦٣):

الأول: هم الجن حين استمعوا القرآن كادوا يكونون عليه لبداً، حرصاً على سماع القرآن أو تعجباً من هذا الأمر الجديد الذي لم يعهدوه من قبل، فلما رأى النبي -ﷺ- ذلك منهم، قال: إنما أدعو ربي، وهذا ما دلت عليه قراءة (قال)، وهو -ﷺ- لم يقله إلا بعدما أمره الله تعالى، وهذا ما دلت عليه قراءة (قل).

الثاني: هم المشركون، وقال الطبري: «كادت العرب تكون عليه جمعاء، في إطفاء نور الله»(٦٤). وهما بمعنى؛ لأن المشركين - في ذلك الوقت - المراد بهم: مشركو العرب، والعرب -الذين ناهضوا دعوة الإسلام- هم المشركون. ومعنى تلبدهم عليه: «كاد المشركون يركبون بعضهم بعضاً؛ حرداً على النبي، ﷺ»(٦٥)؛ فلما رأى النبي -ﷺ- منهم ذلك، قال: إنما أدعو ربي، وهو ما قاله لهم إلا بأمر الله.

الثالث: هم الإنس والجن معاً، تلبدوا على هذا الأمر ليطفئوه. وتخريج (قال) و(قل) كالذي سبق.

المبحث الثاني: اختلاف القراءات بين الماضي والمضارع

وهو خمس كلمات في ستة مواضع:

الكلمة الأولى: (تَطَوَّعَ) في موضعين [البقرة ١٥٨ و١٨٤]

الموضع الأول: (إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) [البقرة ١٥٨].

الموضع الثاني: (أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة ١٨٤].

مذاهب القراء:

«قرأ حمزة والكسائي وخلف: يطوع، بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين، على الاستقبال. وافقهم: يعقوب، في الأول. والباقون: بالتاء وتخفيف الطاء فيهما، وفتح العين، على المضي»(٦٦). أي: تَطَوع.

ويتضح منه: أن القراء -في الموضعين- على ثلاث مراتب:

١- منهم: من قرأ: (يطوع)، في الموضعين معاً، وهم: حمزة والكسائي وخلف.
٢- ومنهم: من قرأ في الأول: (يطوع)، وفي الثاني: (تَطَوّع)، وهو: يعقوب.
٣- ومنهم: من قرأ: (تَطَوّع) في الموضعين، وهم: الباقون.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ: (يطّوع)، فأصله (يتطوع)، أدغم التاء في الطاء، فهو فعل مضارع مجزوم بـ(من)، التي هي للشرط. قال في الكشف: «وكان لفظ الاستقبال أولى به؛ لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل، فطابق بذلك بين اللفظ والمعنى»(٦٧). وتقديره في الآية الأولى: ومن يطوع -فيما يستقبل- خيراً، فإن الله شاكر عليم، وتقديره في الآية الأخرى: ومن يطوع -فيما يستقبل خيراً- فهو خير له. ومن قرأ بلفظ الماضي: «استغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال؛ لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال»(٦٨).

أي هو: «على لفظ المضي، ومعناه الاستقبال؛ لأن الكلام شرط وجزاء، فلفظ الماضي فيه يؤول إلى معنى الاستقبال»(٦٩). ويجوز في: (من) -على هذه القراءة- وجهان(٧٠):

الأول: أن تكون بمعنى: الذي، والفاء وما بعدها: في موقع رفع، خبر المبتدأ.

الثاني: أن تكون شرطاً، و(تطوع) في موضع جزم على لفظ الماضي، والتقدير به المستقبل، كقولك: إن أتيتني أتيتُك. والفاء وما بعدها في موضع جزم.

والخلاصة: أن من قرأ على لفظ المضارع تعين أن تكون (من) للشرط، واللفظ للاستقبال. ومن قرأ على لفظ الماضي: جاز أن تكون (من): للشرط، والماضي: للاستقبال، وجاز أن تكون بمعنى: (الذي)، و(تطوع): على بابه في المضي، «ودخلت الفاء في (فإن)؛ للإبهام الذي في (من)» (٧١).

قال الطبري: «وكلتا القراءتين: معروفة صحيحة، متفق معنياهما، غير مختلفتين؛ لأن الماضي من الفعل، مع حروف الجزاء، بمعنى: المستقبل»(٧٢).

وإذا كانت القراءتان بمعنى واحد، فثمرة الخلاف بينهما: التنوع في أساليب الكلام التي نطق بها العرب، وفي ذلك تحد لهم؛ ليظهر عجزهم عن معارضته في كل فنون الكلام التي يجيدونها.

ولكنك -إذا تدبرتهما- وجدت فائدة لطيفة، وهي: أن قراءة الماضي -لما كانت تحتمل معنيين: أحدهما: الإخبار عمن تطوع فيما مضى، والثاني: أن تكون بمعنى

الاستقبال لمن يتطوع مستقبلاً -جاءت قراءة (يطوع) -على الاستقبال- لتؤكد هذا المعنى، ولم يكتفِ بقراءة (يطوع)؛ حتى لا يظن: أن من تطوع فيما مضى، خارج عن هذا، فكانت كل قراءة مكملة لمعنى الأخرى. والله أعلم.

الكلمة الثانية: (فَنُجِّيَ) [يوسف ١١٠]

في قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ) [يوسف ١١٠].

مذاهب القراء:

يحسن أن يقرن الخلاف -في هذه الكلمة- مع الخلاف في كلمة: (كُذِبوا)؛ لِما يترتب عليه من معانٍ. قال في النشر: «واختلفوا في (قد كُذبوا): فقرأ أبو جعفر والكوفيون بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد. واختلفوا في (فنجي من نشاء): فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء. وقرأ الباقون بنونين: الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، وتخفيف الجيم، وإسكان الياء. وأجمعت المصاحف على كتابته بنون واحدة»(٧٣). وعليه، فقد انتظمتا في أربع مراتب:

الأولى: (فنُجي) بنون واحدة، مع تشديد (كُذبوا)، لابن عامر ويعقوب، **والثانية**: (فنُجي)، بنون واحدة كذلك، مع تخفيف (كُذبوا)، لعاصم، **والثالثة**: (فَنُنجِي)، بنونين، مع تشديد (كُذبوا)، لأبي عمرو وابن كثير، **والرابعة**: (فنُنجِي)، بنونين كذلك، لكن مع تخفيف (كُذبوا)، للباقين: حمزة والكسائي وخلف وأبي جعفر.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

توجيه قراءة التضعيف -كما في الكشف-: «أن الرسل تلقاهم قومهم بالتكذيب، فالظن بمعنى اليقين. وفي (ظنوا) ضمير الرسل، فالهاء والميم في (أنهم) للرسل، فعطفوه على (استيأس الرسل)، والتقدير: «وأيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم فيما جاءوهم به من عند الله، جلّ ذكره»، وروي عن السيدة عائشة رضي الله عنها: «لحق الرسلَ البلاء والضرر، حتى ظنوا أن المؤمنين بهم قد كذّبوهم؛ لِما لحق المؤمنين من الفتن على الإيمان». «فيكون الظن –على هذا– بمعنى الشك»(٧٤). وأجاز بعضهم: أن يرجع الضمير-في: (وظنوا)- للمرسل إليهم، أي: «علم الأمم أن الرسل كذّبوهم»(٧٥). ولا أدري كيف كان تكذيب الرسل لقومهم؟ إلا أن يكون ذلك خاصاً بالمنافقين منهم: علموا أن الرسل كذبوهم في ادعائهم الإيمان، ولكن الأظهر هو المعنى الأول.

وأما على قراءة: (كُذِبوا) –بالتخفيف- فجزم بعضهم: أن الضمير يرجع للمرسل إليهم، ومنعوا رجوعه للرسل؛ لأنه لا يليق بصفات الرسل أن يشكوا بوعد الله إياهم بالنصر(٧٦). وتقديره: -كما في الحجة- «ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبوهم فيما أخبروهم به: من أنهم -إن لم يؤمنوا- نزل بهم العذاب، وإنما ظنوا ذلك؛ لِما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائه لهم». ووجه رجوع الضمير للأمم -ولم يسبق لهم ذكر- أن «ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم؛ لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم. وقد قال الشاعر(٧٧):

أمِنكَ البرقُ أرقُبه فهاجا   فِبت إخالُه دهماً خِلاجا

أي: بِت إخالُ الرعد صوت دهم، فأضمر الرعد، ولم يجر له ذكر؛ لدلالة البرق عليه»(٧٨).

وذهب بعضهم إلى أن الرسل ظنوا أنهم أُخلفوا ما وعدوا، ورووا عن ابن عباس: كانوا بشراً ضعفوا ويئسوا(٧٩). وتأوله بعضهم -على فرض صحته عن ابن عباس-: «لعله أراد بالظن: ما يخطر بالبال من شِبه الوسوسة وحديث النفس، وإنما عبر عنه بالظن؛ تهويلاً للخطب، وأما الظن -الذي هو ترجيح أحد الجانبين على الآخر- فلا يتصور ذلك من آحاد الأمة، فما ظنك بالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؟!»(٨٠)؛ وذلك أن الظن: «اسم لِما يحصل عن أمارة، متى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت جداً لم يتجاوز حد الوهم»(٨١). وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من نسب الظن إلى الرسل، ويكون بذلك قريباً من قوله تعالى: (مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ) [البقرة ٢١٤]. وإذا صح هذا المعنى، فإن فيه إشارة لطيفة إلى الفرق العظيم بين حِلم الله تعالى وحِلم المخلوق. وذلك أن الأنبياء -وهم أعظم الناس حِلماً- قد استبطؤوا نزول العذاب على قومهم، حين يئسوا منهم؛ وذلك لِما رأوا من إمهال الله لهم، وعدم معاجلتهم بالعقوبة بعد استحقاقهم لها، حتى تطرق إليهم الوهم بأن الله ربما رفع العذاب عنهم.

وبقي توجيه آخر لطيف، ذكره في الكشف، قال: «ويجوز – في هذه القراءة – أن يكون الضمير في (ظنوا)، وفي (أنهم): للرسل، مثل القراءة الأولى. والظن: بمعنى اليقين، على معنى: فأيقن الرسل أنهم لم يصدقهم قومهم في وعدهم بقبول ما أتوهم به»(٨٢). وهذا المعنى هو الذي تميل إليه النفس؛ لأنه يفيد: أن الرسل كانوا يترقبون إيمان قومهم، حين طالبوهم بالآيات، ولكنهم –حين أتتهم الآيات– لم

يستجيبوا، فأيقن الرسل حينها: أن قومهم قد كذبوهم، بمعنى: أخلفوهم ما وعدوهم به من الإيمان، عند رؤية الآيات. والقراءة بالتضعيف، لا ترد هذا المعنى، ولكنها تفيد معنى غيره، لا ينافيه، بل يعضده؛ لأنها تعني: أن الرسل تيقنوا أن قومهم كذّبوهم، فالمعنيان صحيحان، أرادهما الله بهاتين القراءتين، أي: أن الرسل تيقنوا تكذيب قومهم لهم، وتيقنوا أنهم أخلفوهم ما وعدوهم من الإيمان.

إذا علمنا هذا، فإن من قرأ: (فننجي) -بنونين على الاستقبال- فلأنه حكاية حال عما مضى؛ «لأن القصة فيما مضى، وإنما حكى فعل الحال على ما كانت عليه»(٨٣). المعنى: حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظنوا أن قومهم قد كذبوهم، أو كذَبوهم، أي: أخلفوهم في وعدهم لهم بالإيمان، أو ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذَبوهم فيما وعدوهم به من العذاب، جاء النصر للمؤمنين، فننجي -في تلك الحال- من نشاء، أي: ممن لم يكذب الرسل، وممن لم يخلفوهم الوعد بالإيمان. ولعله أتي بلفظ الاستقبال؛ ليدل على تجدد ذلك في جميع الأزمان، فيكون في ذلك وعيد لأهل مكة في تكذيبهم النبي، عليه السلام. وفي إسناد الفعل للذات العلية: تشريف لمن آمن واستحق النجاة. والله أعلم.

وأما على قراءة: (فنُجي)، بنون واحدة، فهو: «على لفظ الماضي؛ لأن القصة ماضية»(٨٤).

والمعنى: أن الرسل - حين استيأسوا من إيمان قومهم، وظنوا أنهم قد كذبوهم، أو كذَبوهم، وأصبحوا يترقبون نزول العذاب، أو ظن الأمم أن الرسل قد كذَبوهم في وعدهم بنزول العذاب، بسبب إمهال الله لهم - جاءهم نصر الله، ومجيء النصر يعني: هلاك الكافرين، فكيف يكون حال المؤمنين؟ هذا ما بينه الحق بقوله: (فَنُجي من نشاء). والتضعيف في (نُجي): دال على كثرة من نجاهم ممن لم يكذبوا الرسل، وفي جعله بصيغة الماضي: إشارة إلى تحققه فيما مضى. وفي إبهام فاعله: إشارة إلى أن النجاة يمكن أن تأتيهم من كل أحد من جنود الله، الذين اختصهم بنصرة عباده المؤمنين، وإن كان الفاعل الحقيقي هو الحق سبحانه، كما دلت عليه قراءة (فننجي). والله أعلم.

الكلمة الثالثة: (وَنُزِّلَ) [الفرقان ٢٥]

في قوله تعالى: (وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً) [الفرقان ٢٥].

مذاهب القراء:

قرأ ابن كثير: (ونُنزِلُ الملائكةَ): «بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، مع تخفيف الزاي ورفع اللام ونصب الملائكة». وقرأ الباقون: (ونُزِلَ الملائكةُ): «بنون

واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام ورفع الملائكة». وهي بنون واحدة في جميع مصاحف الأمصار عدا المكي، فإنها فيه بنونين(٨٥).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بنونين: «جعله من (أنزل)، وأجراه على الإخبار من الله –جل ذكره- عن نفسه، فنصب الملائكة بوقوع الإنزال عليهم»(٨٦). «و(تنزيلاً) –على هذا- مصدر من غير لفظ الفعل، والتقدير: نُزلوا تنزيلاً، فنزلوا»(٨٧)؛ وذلك لأن التنزيل مصدر (نزل)، والمصدر قد يجيء على غير فعله. ويشهد له قوله تعالى: (وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا) [المزمل٨]. «فجاء المصدر على (فعل)، ولو كان على (تبتل) لكان: تبتلاً». ويشهد له من كلام العرب: وقد تطويتُ انطواء الحِضب(٨٨). «حيث كان {تطويت وانطويتُ} يتقاربان، حمل مصدر ذا على مصدر ذا»(٨٩).

والذين قرؤوا (ونُزل): «جعلوه فعلاً لم يسم فاعلُه، من (نزل)، فرفعوا الملائكة به؛ إذ قامت مقام الفاعل. ودليله قوله: (تنزيلاً)، فهو مصدر (نزل)»(٩٠). أي: هو مصدر من لفظ الفعل.

وثمرة الخلاف بين القراءتين: أن القراءة بالمجهول، أفادت تفخيم الأمر وتعظيمه بإبهام فاعله، وزاده تفخيماً: ما في معنى (نزل) –بالتشديد- من معنى التكثير، كما أن قراءته على لفظ الماضي: أكدت تحقق وقوعه في المستقبل، مع أنه لما يأت بعد. وأما القراءة بنونين، فهي متسقة مع (تشققُ) قبلها؛ لأنها مثلها في إفادة وقوع ذلك مستقبلاً. ونسبة الإنزال إلى الله بنون العظمة يزيد الأمر مهابة، حيث عين الفاعل، الذي أُبهم في القراءة الأخرى، ولعله السر في أنه أتى بـ(نُنزل) مخففاً، أي: إن إسناده إلى الله يكفي في إدخال المهابة في النفس، فيغني عن تضعيفه، وليس كذلك حين أُبهم الفاعل في القراءة الأخرى. والله أعلم.

الكلمة الرابعة: (يُوقَد) [النور ٣٥]

في قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ)

مذاهب القراء:

فيها ثلاث قراءات، إحداها بلفظ الماضي، وثنتان بلفظ المضارع: أما التي بلفظ الماضي، فهي: (تَوقد): بتاء مفتوحة، وواو ودال كذلك، مع تشديد القاف. وهي لابن كثير وأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب، وأما اللتان بلفظ المضارع، **فأولاهما**: يوقَد، بياء مضمومة على التذكير، وواو ساكنة، وقاف مخففة، ودال مرفوعة. وهي لنافع وابن عامر وحفص، **والأخرى** مثلُها، إلا أنها بتاء على التأنيث، هكذا: تُوقَد. وهي للباقين: شعبة وحمزة والكسائي وخلف(٩١).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ: (تَوقّد) على الماضي، و(يوقد) بالياء على التذكير، فالفاعل هو المصباح(٩٢)، بمعنى: أنه فاعل التوقد على قراءة الماضي، ونائب عن الفاعل في قراءة المضارع المبني للمجهول.

وأجازوا أن يكون التوقد للكوكب؛ لما يعرض فيه من الحركات الشبيهة بتوقد النيران(٩٣).

«ومن قرأ (تُوقَد) كان فاعله الزجاجة، والمعنى على مصباح الزجاجة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: تُوقد؛ فحمل الكلام على لفظ الزجاجة. أو يريد بالزجاجة القنديل، فيقول: تُوقد، على لفظ الزجاجة، وإن كان يريد القنديل»(٩٤).

وقيل: «جعلوا الإيقاد للزجاجة؛ لأنه جاء في سياق وصفها، وقرب منها، فجعلوا الخبر عنها؛ لقربها منه، وبعده عن المصباح. فإن قيل: كيف وصفت الزجاجة بأنها توقد، وإنما يكون الاتقاد للنار؟ قيل: لما كان الاتقاد فيها، جاز أن يُوصف به؛ لارتفاع اللبس عن وهم السامعين، وعلمهم بالمراد من الكلام. والعرب قد تسند الأفعال كثيراً إلى ما لا فعل له في الحقيقة، إذا كان الفعل يقع فيه، فيقولون: ليلٌ نائم؛ لأن النوم يكون فيه، كما قال جلّ وعز: (كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) [إبراهيم ١٨]، فالعصوف للريح؛ فجعله من صفة اليوم؛ لكونه فيه»(٩٥). وقيل: «لما التبس المصباح بالزجاجة، حمل التأنيث على الزجاجة»(٩٦).

وقد اختلفوا في معنى الآية، وما المقصود من المشكاة والمصباح والزجاجة؟. وأوفق الأقوال –في نظري- أن يكون « عنى بالمشكاة: صدر المؤمن، وبالمصباح: القرآن والإيمان، وبالزجاجة: قلبه»(٩٧).

وفي ضوء هذا المعنى، سننظر في معاني القراءات: أما من قرأ: تَوقّد، فعلاً ماضياً، فهو وصف للقرآن والإيمان في قلب المؤمن، الذي هو كالمصباح في توقده. والتعبير بالماضي مع تشديد الفعل؛ للدلالة على كمال إنارته وتحققها. وكذا هو وصف للقرآن والإيمان - في قلب المؤمن- لمن قرأ (يوقد)، على التذكير والاستقبال، إلا أن القراءة بالاستقبال تفيد: تجدد إيقاده في كل حين وعدم انقطاعه، فلا ينطفئ أبداً، ومثلها: قراءة التأنيث، في إفادة التجدد، إلا أن في النسبة إلى الزجاجة -التي هي مثَلٌ لقلب المؤمن- إشارةً إلى كمال النور، الذي ملأ قلب المؤمن. قال في التحرير والتنوير: «وفي صيغة المضارع –على قراءة الأكثرين– إفادة تجدد إيقاده، أي: لا يذوي ولا يطفأ، وعلى قراءة ابن كثير ومن معه –بصيغة الماضي– إفادة أن وقوده ثبت وتحقق»(٩٨).

وهكذا، نجد لكل قراءة مذاقاً خاصاً، لا يكاد المرء يفاضل بينها. والله أعلم.

الكلمة الخامسة: (أُخۡفِي) [السجدة ١٧]

في قوله تعالى: (فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ)[السجدة ٧١].

مذاهب القراء:

«قرأ يعقوب وحمزة بإسكان الياء، وقرأ الباقون بفتحها»(٩٩).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ: (أُخۡفِيَ)، فهو فعل ماض بني للمفعول، يعضده مواضع في السورة: أُبهم فيها الفاعل، ولم يسند إلى الفعل، كقوله تعالى: (فَلَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡمَأۡوَىٰ) [١٩]، ولم يقل: أعطيهم جنات المأوى، وكقوله تعالى: (أُعِيدُواْ فِيهَا) [٢٠](١٠٠).

ومن قرأ بسكون الياء، فهو إخبار من الله عن نفسه: أنه أخفى عن أهل الجنة ما تقر به أعينهم. وكذلك جاء الإخبار من الله عن نفسه في مواضع من السورة، كقوله: (لَأٓتَيۡنَا) [١٣]، و(إِنَّا نَسِينَٰكُمۡ) [١٤]، و(بِـَٔايَٰتِنَا) [١٥]، و(وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ) [١٦]، «فكله إخبار من الله عن نفسه، فجرى ما بعده عليه»(١٠١).

قيل: «أخفوا اليوم أعمالاً في الدنيا؛ فأخفى الله: لهم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت؛ جزاءً بما كانوا يعملون»(١٠٢). وذلك، إشارةً إلى قوله تعالى: (تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ

عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا)، وقد اختلفوا في تفسيرها، والأقرب: أنها الصلاة في جوف الليل. قال الزجاج: «وقوله: (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ)، دليل على أنها الصلاة في جوف الليل؛ لأنه عمل يستتر به الإنسان ؛ فجعل لفظ ما يجازى به (أُخفي)»(١٠٣).

وثمرة الخلاف بين القراءتين: أن بناء الفعل للمفعول يفيد التعظيم «بذهاب الفكر في المخفي كل مذهب، أو للعلم بأنه: الله –تعالى- الذي أخفوا نوافل أعمالهم لأجله»، وأن إسكان الياء أفاد: أنه «المتكلم سبحانه؛ لفتاً لأسلوب العظمة إلى أسلوب الملاطفة، والسر: مناسبته لحال الأعمال»(١٠٤).

والمعنيان متقاربان؛ «لأن الله إذا أخفاه فهو مخفَى، وإذا أُخفي فليس له مخفٍ غيره»(١٠٥).

الكلمة السادسة: (وَأَمْلَىٰ لَهُمْ) [محمد ٢٥]

في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ) [محمد ٢٥].

مذاهب القراء:

فيها ثلاث قراءات(١٠٦): **الأولى**: وأُملِي: بضم الهمزة وكسر اللام وسكون الياء، ليعقوب، **والثانية**: وأُملِيَ: بضم الهمزة وكسر اللام كذلك، مع فتح الياء، لأبي عمرو، **والثالثة**: وَأَمْلَىٰ: بفتح الهمزة واللام مع قلب الياء ألفاً، للباقين.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

أما (وأُملِي) -بسكون الياء- فهو: «فعل مضارع، من الإملاء، مبني للفاعل، أورده للتهديد»(١٠٧). قيل: «ويجوز أن يكون ماضياً، سكنت منه الياء»(١٠٨). والأول هو الأظهر، ولا حاجة لهذا التأويل.

والقراءتان الأخريان: كلاهما فعل ماضٍ، إلا أن إحداهما بني الفعلُ فيها للمجهول، والأخرى للمعلوم.

أما التي للمجهول: فإنها لم يسم فيها الفاعل، «والفاعل –في المعنى– هو الله، جلّ ذكره، كما قال: (وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى) [الأعراف ١٨٣]، وقال: (أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ) [آل عمران١٧٨]»(١٠٩).

«ومعنى أملى له: مد له في العمر ولم يعاجله بالعقوبة»(١١٠).

وأما التي بصيغة الماضي المبني للمعلوم، فاختلفوا في إسناد الإملاء: قيل: إنه مسند إلى الشيطان(١١١)، ومعنى أملى لهم: «جعل وعده الكاذب لهم بالبقاء، كالإبقاء. والإملاء: هو البقاء ملاوةً من الدهر، يمد لهم في الآمال والأماني»(١١٢)، والمعنى: «وسوس لهم؛ فبعدت آمالهم حتى ماتوا على كفرهم»(١١٣).

وقيل: إن الإسناد -في هذه القراءة- لله تعالى، فالشيطان سول لهم، والله أملى لهم، أي: طول لهم في العمر، فالفعل مسند لله تعالى، وإن لم يجر له ذكر، كما في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح ٨]: حيث إن الهاء في (تسبحوه): «عائدة على الله تعالى، وقوله: (تعزروه وتوقروه)، عائدة على النبي صلى الله عليه وسلم، فكذلك قوله: ﴿سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾: التسويل راجع إلى الشيطان، والإملاء إلى الله»(١١٤).

وعلى كلٍ: فالمعاني جميعها متناسقة على كل القراءات، فإن قلنا: إن الإملاء فيها جميعاً لله تعالى، فقد إتفقت في المعنى واختلفت في اللفظ، ككثير من القراءات، التي يقصد بها التنويع في أساليب الكلام التي عهدها العرب؛ ليؤكد الحجة عليهم في أنهم عجزوا عن معارضته. ولا يخفى ما في قراءة (أُملِي) -بسكون الياء- من المهابة، حيث صرح بإسناد الإملاء لذاته العلية، وما يدل عليه لفظ المضارعة من تجدد ذلك في كل مكان وزمان، حتى لا يأمن أحد مكر الله تعالى، وكذلك ما في (أُملِي) بفتحها من الإبهام، الذي يجعل النفس تتفكر فيه وتذهب فيه كل مذهب، حيث أُبهم فاعله.

وأما إن قلنا: إن (أملى) -بالبناء للفاعل- للشيطان، فتكون هذه القراءة قد أفادت معنى آخر، وهو: أنه وعدهم وطول لهم في الأمل، كما سبق، وتكون قراءة (وأُملِي) -بالسكون- قد أفادت: أن الله أملى لهم، بمعنى: مد لهم في العمر ولم يعاجلهم بالعقوبة، فالمعنيان صحيحان.

وأما قراءة (وأُملي)، بفتح الياء: فهي -وإن أبهمت الفاعل- إلا أن رجوعه إلى الله تعالى أولى؛ لِما مر علينا في نظائره من إسناد الفعل لله، فيكون قد عدل من صيغة البناء للفاعل؛ لإفادة هذا المعنى، ولعل هذا هو سبب اختيار أبي عمرو لهذه القراءة، حيث ذكروا أنه قال: «إن الشيطان لا يملي لأحد»(١١٥). وفي إبهام الفاعل ما لا يخفى من معنى الترويع والتهويل. والله أعلم.

المبحث الثالث: اختلاف القراءات بين الماضي والاسم

الكلمة الأولى: (حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ) [النساء ٩٠]

في قوله تعالى: (إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلًا) [النساء ٩٠].

مذاهب القراء:

فيها قراءتان(١١٦): **الأولى**: حصِرةً، أي: بنصب التاء منونة، على أنها اسم، وهي قراءة يعقوب. ويقف عليها بالهاء، على أصل مذهبه، على ما صححه ابن الجزري، **والثانية**: حصِرتْ، أي: بسكون التاء، على أنه فعل ماضٍ، لحقته تاء التأنيث، وهي قراءة الباقين، ويقفون بالتاء.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

الآية استثناء من قوله تعالى: (فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا) [النساء ٨٩]. وقوله: (أَوۡ جَآءُوكُمۡ): «عطف على الصلة، أي: أو الذين جاءوكم كافين عن قتالكم وقتال قومهم: استثنى - من المأمور بأخذهم وقتلهم - من ترك المحاربين، فلحق بالمعاهدين، أو أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وكفّ عن قتل الفريقين. أو على صفة قوم، وكأنه قيل: إلا الذين يصلون إلى قوم معاهدين، أو قوم كافين عن القتال لكم وعليكم»(١١٧).

ومعنى (حصرت صدورهم): «ضاقت صدورهم عن قتالكم وقتال قومهم»(١١٨).

هذا، و قد اختلف النحاة في إعرابها: هل لها محل من الإعراب، أم ليس لها محل؟ وإن كان لها محل، فما هو؟(١١٩): قيل: لا موضع لها من الإعراب، وإنما هي دعاء عليهم بضيق صدورهم(١٢٠).

وقيل: لها موضع من الإعراب، واختلفوا فيه، على ثلاثة آراء(١٢١):

الأول: هي في موضع جر، صفة لـ (قَوۡمِۭ)، وما بينهما صفة أيضاً، و(جَآءُوكُمۡ): معترض.

الثاني: هي في موضع نصب، وفيه وجهان: **أحدهما**: «أن الفعل في موضع الحال، فمن شَرط دخول (قد) على الماضي: قدرها، ومن لم يشترطه: لم يحتج إلى تقديرها، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرةً بغير (قد)»(١٢٢)، وممن قدرها: الفراء، قال: «والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون: قد ذهب عقله»(١٢٣)، **والآخر**: «هو صفة لموصوف محذوف، تقديره: جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والمحذوف: حال موطئة»(١٢٤).

الثالث: هي في موضع رفع، على أنها: « خبر بعد خبر، كأنه قال: (أو جاءوكم)، ثم أخبر: حصرت صدورهم أن يقاتلوكم».

والخلاصة: أن قراءة يعقوب قد بينت حال هؤلاء القوم، حين تحرجوا من قتال قومهم أو القتال معهم، وبهذا تكون قد حسمت الخلاف، الذي كان محتملاً في قراءة (حصرت)، كما سبق في توجيهها. وأما إنكار الطبري لها؛ فلأنه لم يبلغه تواترها، كما تدل عليه عبارته (١٢٥).

الكلمة الثانية: (وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ) [المائدة ٦٠]

في قوله تعالى: (قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ)[المائدة ٦٠].

مذاهب القراء:

قرأ حمزة: (وعبُد الطاغوتِ)، أي: بضم الباء وخفض الطاغوت. وقرأ الباقون: (وعبد الطاغوتَ)، أي: بفتح الباء ونصب الطاغوت(١٢٦).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

أما (عبد)، فاختلفوا فيه أ مفرد هو أم جمع؟ وأصح الأقوال فيه: أنه مفرد ضمت فيه الباء، كما ضمت في نحو: حذُر وفطُن، وهو بناء يراد به الكثرة والمبالغة، ولفظه واحد يراد به الجمع، ككثير من الأسماء المفردة المضافة إلى المعارف، يكون لفظها مفرداً ومعناها جمعاً، ومنه قوله تعالى: (وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ) [النحل ١٨]، يريد: نِعم الله، فكذلك (عبد الطاغوتِ). وبناء (فعل): يراد به الكثرة والمبالغة، وتقديره: «أنه قد ذهب في عبادة الطاغوت والتذلل له كل مذهب»(١٢٧)، أو «أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان»(١٢٨).

فإن قيل: إن ضم العين في بناء (فعل) إنما يكون في الصفات، كما مثلتم به من نحو: حذُر وفطُن، وليس كذلك (عبد)؛ لأنه اسم، فالجواب: إن عبداً في الأصل صفة، استُعمل استعمال الأسماء، ولكن استعماله استعمال الأسماء، لا يزيل عنه كونه صفة. والدليل عليه: أن (الأبطح) – مثلاً – استُعمل استعمال الأسماء، حتى كُسر تكسيرها، فقالوا: الأباطح، ولكن ذلك لم يخرجه عن أن يكون صفة، بدليل منعه من الصرف، كما منع صرف (آخَر). «وإذا لم يخرج عن أن يكون صفة، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات: على فعل، نحو: يقُظ»(١٢٩).

وأما من جعلوه جمعاً: فلا تخلو أقوالهم كلها من التكلف، وذلك كقولهم: «العبد جمعه: عباد، والعباد جمعه: عبد، ك(ثمار وثُمر)، ثم استثقلوا ضمتين متواليتين، فأبدلت الأولى بالفتحة» (١٣٠).

والذي دعاهم لذلك: أنه ليس في أبنية الجموع: عبد، وهو –كذلك- أحد الأسباب التي جعلت بعض أهل العربية – كما نقله الزجاج – يرون أن هذه القراءة ليست بالوجه(١٣١).

والناصب لـ(عبد) هو الفعل (جعل)، وقيل: منصوب على الذم، أي: أعني عبد الطاغوت(١٣٢).

ومن قرأ (وعبد الطاغوتَ)، عطفه على (وجعل)، بمعنى: «وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت، بمعنى: عابد، فجعل (عبد) فعلاً ماضياً من صلة المضمر، ونصب (الطاغوت) بوقوع (عبد) عليه»(١٣٣). وقيل: «إنه عطفه على مثال الماضي الذي في الصلة، وهو قوله (لعنه الله). وأفرد الضمير في (عبد)، وإن كان المعنى فيه الكثرة؛ لأن الكلام محمول على لفظ (من)، دون معناه. وفاعله: ضمير (من)، كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها: ضمير (من)؛ فأفرد لحمل ذلك جميعاً على اللفظ»(١٣٤).

والخلاصة: أن القراءة بفتح الباء: دلت على أن من أهل الكتاب من عبد الطاغوت، وذلك بطاعته للشيطان، ودلت قراءة ضم الباء: أن منهم من بلغ الغاية في عبادة الشيطان وطاعته، وكأن كل قراءة بينت فريقاً منهم: منهم من عبد الطاغوت، ومنهم من بالغ في عبادته الطاغوت. والله أعلم.

الكلمة الثالثة: (وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ) [الأنعام ٩٦]

في قوله تعالى: (فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ).

مذاهب القراء:

قرأ الكوفيون: وجعلَ الليلَ، أي: بفتح العين واللام من: (جعل)، من غير ألف بعد الجيم، وبنصب الليل. وقرأ الباقون: وجاعِلُ الليل، أي: بألف بعد الجيم، وكسر العين، ورفع اللام من (جاعل)، وخفض الليل(١٣٥).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأه (وجعل) بفتح العين واللام: عطفه على (فالِق). وجاز عطفه عليه؛ لموافقته إياه في المعنى ؛ لأن اسم الفاعل بمعنى المضي، فـ(فالق) بمعنى (فلَقَ)(١٣٦)، فالعطف «على (فاعِل) معنىً لا لفظاً ، كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي؛ لأنه بمعناه. قال الراجز:

يا ليتني عِلقتُ غير خارجِ   أم صبي قد حبا أو دارجِ»(١٣٧)

والشاهد فيه: أو دارج، حيث عطفه على (حبا)، وهو ماضٍ؛ لأنه بمعناه.

و(سكناً): إما أن يكون «مفعولاً ثانياً، على أن الجعل بمعنى التصيير، وإما حالاً، على أنه بمعنى الخلق، وتكون الحال مقدرة». وأما {والشمس والقمر حسباناً}: «فهي واضحة على قراءة الكوفيين، أي بعطف هذين المنصوبين، على المنصوبين بـ(جعل)، و(حسباناً): فيه الوجهان في (سكناً): من المفعول الثاني، والحال» (١٣٨).

ومن قرأ: (وجاعلُ الليل)، عطفه على (فالقُ)، وخفض (الليل) بإضافته إليه. و(جاعِلُ): يحتمل أن يكون بمعنى المضي، ويحتمل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، فإذا كان بمعنى المضي، فقد اختلفوا في الناصب لـ (سكناً): هل هو اسم الفاعل -بناءً على إعماله- أو هو غيره؟ وذلك أنهم اختلفوا فيه على وجوه: فمنهم من قال بإعمال اسم الفاعل مطلقاً، ومنهم من منع إعماله إلا مع المعرف بـ(أل)، ومنهم من منعه حتى مع (أل)، ومنهم من أجاز إعمال المتعدي إلى اثنين؛ «لأنه لما أضيف إلى الأول، تعذرت إضافته للثاني، فتعين نصبه له»(١٣٩).

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، فنصبه به(١٤٠). ونصب (الشمس والقمر)، على هذه القراءة، إما: بفعل مقدر، وإما عطفاً على محل (الليل)(١٤١)؛ «لأن الليل – وإن كان مخفوضاً في اللفظ – فإنه في موضع النصب؛ لأنه مفعول (جاعل)، وحسن عطف ذلك على معنى الليل، لا على لفظه؛ لدخول (سكناً) بينه وبين الليل. قال الشاعر:

قعوداً لدى الأبواب طلاب حاجةٍ   عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكرا»(١٤٢)

والشاهد فيه: نصب (حاجةً بكرا)؛ عطفاً لها على محل (حاجةٍ) الأولى. «وقد يجوز أن ينصب، وإن لم يحل بينهما شيء، أنشد بعضهم(١٤٣):

وبينا نحن ننظره أتانا   معلقَ شكوةٍ وزناد راعِ»(١٤٤).

والشاهد فيه: عطف (زناد) على محل شكوةٍ، وليس بينهما فاصل.

وأياً كان الاختلاف في المسائل النحوية، فإن قراءة: (جعل) -بفتح العين- دلت على أن الله -تبارك اسمه- قد جعل الليل لعباده سكناً، منذ غابر الأزمان، كما أن قراءة: (جاعل الليل) -وإن كان قد يفهم منها معنى المضي- إلا أنها -بهذه الصيغة- تدل على استمرار ذلك الجعل في سائر الأزمان. وهذه هي ثمرة اختلاف القراءتين. والله أعلم.

الكلمة الرابعة: (عَمَلٌ غَيْرُ) [هود ٤٦]

في قوله تعالى: (قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ) [هود ٤٦].

مذاهب القراء:

«قرأ يعقوب والكسائي: (عمِلَ)، بكسر الميم وفتح اللام، (غير)، بنصب الراء، وقرأ الباقون: بفتح الميم ورفع اللام منونة ورفع الراء»(١٤٥).

أي: قرأ الكسائي: (عمِلَ غير صالحٍ)، وقرأ غيره: (عملٌ غير صالح).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

على قراءة: (عملٌ غير)، اختلفوا في الضمير في: (إنه)، على من يعود؟ على أقوال(١٤٦):

١) قيل: يعود على السؤال المفهوم من: (ونادى نوح ربه)، والمعنى: «إن سؤالك أن أنجي كافراً، عمل غير صالح». «فالهاء – في قراءتهم - كناية عن السؤال، ولم يجرِ له ذكر ظاهر، وذلك جائز فيما قد عرف موضعه: أن يكنى عنه، أو جرى ما يدل عليه، كقوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم) [آل عمران ١٨٠]، فكنى عن البخل؛ لأنه ذكر الذين يبخلون؛ اكتفاءً به من ذكر البخل، وكنى عنه. وقال: (حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ) [ص ٤٢]، يعني: الشمس. وهذه أعلام لا يجهل موضعها.

قال الشاعر(١٤٧): إذا نُهي السفيه جرى إليه   وخالف والسفيه إلى خلاف

فقال: جرى إليه، ولم يجر ذكر السفه، ولكن لما ذكر السفيه دل عليه»(١٤٨).

٢) وقيل: يجوز أن يكون من قول نوح لابنه، يخاطبه بذلك ويقرعه، أي: «إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وتركك الركوب معنا، والدخول في جملتنا، عمل غير صالح منك». وهذا قول بعيد؛ لأن ما قبله وما بعده من كلام الله، فكيف يكون ما بينهما من قول نوح؟. ولهذا قال في المحرر الوجيز(١٤٩):«هذا تأويل لا يتجه من جهة المعنى».

٣) وقيل: يعود على ما دل عليه قوله: (اركب معنا) [هود ٤٢]، أي: «إن كون الكافرين معك، عمل منك غير صالح، فيكون – أيضاً - من قول الله، جل ذكره، لنوح»(١٥٠).

٤) وقيل: «الضمير لابن نوح، كأنه جعل عملاً غير صالح، كما يجعل الشيء الشيء؛ لكثرة ذلك منه، كقولهم: الشعر زهير. أو يكون المراد: إنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف».

وهذا القول هو أوفق الأقوال وأعدلها، وهو يوافق القراءة الأخرى؛ لأنها ترجع لابن نوح بلا خلاف. قال في البحر المحيط(١٥١): «وكون الضمير في: (إنه)، عائداً على غير ابن نوح عليه السلام، تكلف وتعسف، لا يليق بالقرآن».

ولا يضر إنكار بعض نحاة البصرة لها؛ بحجة أن العرب لا تقول: عمِلَ غير حسنٍ، حتى تقول: عمل عملاً غير حسن. وهم محجوجون بالقرآن، قال تعالى: (وَعَمِلَ صَٰلِحًا) [الفرقان ٧١]، وقال: (وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) [النساء ١١٥](١٥٢). ولا يضر إنكار الإمام الطبري لها(١٥٣)؛ لأنه ظن أنها ثبتت بالحديث الذي يرى انقطاعه، ولو علم بتواترها لما قال ذلك.

وثمرة الخلاف بين القراءتين: أن قراءة (عملٌ غير صالح) أفادت: أن ابنه عمل غير صالح؛ مبالغةً في ذمه؛ إذ لم يكن له أثر صالح؛ «لأن الجواهر متساوية الأقدام في نفس الوجود، لا تشرف إلا بآثارها، فبين: أنه ليس فيه أثر صالح، أصلاً»، هكذا يقول صاحب نظم الدرر، وأما القراءة الأخرى فدلت: «أن من باشر السوء، مطلق مباشرة، وجبت البراءة منه، ولاسيما للأمر، فلا يواصل إلا بإذن»(١٥٤).

ويستفاد من هذا: أن قراءة (عمِلَ غير صالح): أفادت مباشرته لذلك العمل غير الصالح، والأخرى: أفادت أنه منغمس كلياً في الأعمال غير الصالحة، فمثله لا يستحق النجاة. والله أعلم.

الكلمة الخامسة: (أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ) [النور ٩]

في قوله تعالى: (وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ) [النور ٩].

مذاهب القراء:

فيها ثلاث قراءات: **الأولى**: أَن غضِب اللهُ، بسكون النون وتخفيفها، وكسر الضاد وفتح الباء، ورفع الهاء في لفظ الجلالة، وهي قراءة نافع؛ **والثانية**: أن غضبُ اللهِ، بسكون النون وتخفيفها كذلك، وبفتح الضاد ورفع الباء، وبخفض الهاء في الجلالة، وهي قراءة يعقوب؛ **والثالثة**: أنّ غضبَ اللهِ، بتشديد النون وفتحها، وبفتح الضاد ونصب الباء، وخفض الهاء من الجلالة، وهي للباقين(١٥٥).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

نلاحظ أن (غضِب) فعل ماضٍ في قراءة نافع وحده، وأن لفظ الجلالة مرفوع على أنه الفاعل. و(غَضَب): اسم في القراءتين الأخريين، إلا أنه مرفوع في قراءة يعقوب، ومنصوب في قراءة الآخرين.

و(أن) -في قراءة نافع ويعقوب– مخففة من الثقيلة. والمعنى في قراءة نافع: أنه غضِب اللهُ عليها، ففيها هاء مضمرة(١٥٦). وقراءة يعقوب واضحة؛ لأنها وليها الاسم، حيث قالوا: «لا تخفف (أن) المفتوحة إلا وبعدها الأسماء، فتضمر معها الهاء»(١٥٧). «وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل، حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء». قاله في الحجة، «فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك، كقوله: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ) [المزمل ٢٠]». وأما عدم الفصل في قوله: (وَأَن لَّيْسَ) [النجم ٣٩]، فـ«لأن (ليس) تجري مجرى (ما) ونحوها»، وعدم الفصل في: (أَنۢ بُورِكَ) [النمل ٨]؛ فلأنه على معنى الدعاء. «ووجه قراءة نافع: أن ذلك قد جاء في الدعاء، ولفظه لفظ الخبر»(١٥٨). «ولا فرق بين (أن غضِب) و(أن بورك)، في كون الفعل بعد (أن) دعاء»، هكذا فطن إليه في البحر المحيط(١٥٩).

ويرى صاحب التنوير والتحرير:« أن تُجعل: (أن) -على قراءة نافع- تفسيرية؛ لأن الخامسةَ يمين، ففيها: معنى القول دون حروفه، فيناسبها التفسير»(١٦٠).

وثمرة الخلاف: التنوع في أساليب الكلام التي يتقنها العرب؛ ليكون شاهداً على كمال عجزهم عن معارضته.

الكلمة السادسة: (وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ) [الشعراء ١١١]

«قرأ يعقوب: "وأتْباعك": بقطع الهمزة، وإسكان التاء مخففةً، وضم العين وألف قبلها، على الجمع. وقرأ الباقون: بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة، وفتح العين من غير ألف»(١٦١). أي: "واتبعك".

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

على قراءة الفعل الماضي: فالواو للحال، أي: وقد اتّبعك الأرذلون. «أي: كيف نؤمن وقد اتبعك أراذلنا، فنتساوى معهم في اتباعك؟»(١٦٢).

وعلى قراءة "أتباعك": هي: «جمع "تابع"، كـ"شاهد وأشهاد"، أو جمع "تَبَع"، كـ"بطَل وأبطال"، والواو للحال»(١٦٣). «وهي –في العربية– جيدة قوية؛ لأن واو الحال تصحب الأسماء أكثر في العربية؛ لأنك تقول: جئتك وأصحابك الزيدون، ويجوز: وصحِبك الزيدون، والأكثر: جئتك وقد صحبك الزيدون»(١٦٤). «وتحتمل هذه القراءة ضربين من القول مختلفي الطريق، إلا أنهما متفقا المعنى» -هكذا يقول صاحب المحتسب- «**أحدهما**: أن يكون أراد: أنؤمن بك وإنما أتباعك الأرذلون؟ فأتباعك: مرفوع بالابتداء، والأرذلون: خبر، **والآخر**: أن يكون "وأتباعك" معطوفاً على الضمير في "نؤمن"، أي: أنؤمن لك: نحن وأتباعك الأرذلون؟ والأرذلون -إذاً- وصفٌ للأتباع، وجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد؛ لِما وقع هناك من الفصل، وهو قوله: "لك"، فصار طول الكلام به كالعوض من توكيد الضمير بقوله: نحن». قال: «والمعنى من بعد: أنؤمن لك نحن -وأتباعك الأرذلون- فنُعد منهم؟ وهذا هو معنى القول الآخر: أنؤمن لك وإنما أتباعك الأرذلون؛ فنساويهم في أن نكون مثلهم؟»(١٦٥). ومرادهم بالأرذلين: صغار الناس وضعفاؤهم، وقيل: الحاكة، والحجامة، والأساكفة، أي: أصحاب الصنائع الخسيسة(١٦٦).

وثمرة الخلاف بين القراءتين: أن قراءة الفعل الماضي بينت: أن هؤلاء المشركين استنكفوا عن اتباع نوح –عليه السلام-؛ لأنهم رأوا أن الضعفاء وأصحاب الصنائع الخسيسة «كانوا من أتباعه، أو كانوا أكثر أتباعه». وعلى قراءة يعقوب: رأوا: «أنهم أتباعه، لا غيرهم؛ فالصيغة صيغة قصر»(١٦٧). وهذا كله دليل على استكبار هؤلاء القوم، فهم يعتذرون عن اتباعه محتجين بطريقين: **الأول**: أن الضعفاء وصغار الناس من أتباعه أو هم أكثر أتباعه، كأنهم يريدون منه أن يطردهم، حتى يتبعوه. هذا مفاد قراءة الفعل الماضي، **والثاني**: يزعمون أنه لم يتبعه إلا أراذل

الناس، أي: لم يتبعه أحد من الوجهاء، ويستنتجون من ذلك: أنه لو كان على حق لاتبعه رؤساء القوم، لا ضعفاؤهم. وهذا مفاد القصر في قراءة يعقوب. وهذا كله دليل على سقم عقولهم، وضعف حجتهم، «فكان مثال المستكبرين مثال شخص: كان آخر دونه بدرجة، فأصبح فوقه بدرجة، فأنف من أن يرتقي إلى درجته لئلا يساويه، ورضي لنفسه أن يكون دونه، فما أسخف عقله! وما أكثر جهله!»(١٦٨).

الكلمة السابعة: (أَتَوۡهُ) [النمل ٨٧]

في قوله: (وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ)

مذاهب القراء:

فيها قراءتان: **الأولى**: أَتَوه، بفتح التاء وقصر الهمزة. وهي قراءة حمزة وخلاف وحفص. **والثانية**: ءاتُوه، بمد الهمزة وضم التاء، وهي للباقين(١٦٩).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ: ءاتُوه، بمد الهمزة وضم التاء، فهو كقوله تعالى: (وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا) [مريم٩٥]. وجاز في (كل) أن تقول (آتيه) و(آتوه)؛ لأن لفظها لفظ الواحد ومعناها الجمع. فـ (آتُوه): ترجع إلى معناها، و(آتيه): ترجع إلى لفظها(١٧٠).

وآتُوه: اسم فاعل من باب المجيء، والأصل: آتِيوه. استثقلوا ضمة الياء وقبلها كسرة، فألقوا حركة الياء على التاء وحذفت كسرة التاء، فالتقى الياء والواو ساكنين، فحذفوا الياء، وبقيت الضمة تدل عليها. «وقيل: بل أُسكنت الياء تخفيفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين، وضمت التاء؛ لتصح الواو التي للجمع؛ إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، وحذفت النون للإضافة. والهاء – في هذه القراءة - في موضع خفض؛ لإضافة اسم الفاعل إليها»(١٧١).

ومن قصره وفتح التاء: جعله فعلاً ماضياً من باب المجيء، كذلك. أي: وكل جاؤوه. وأصله: أتَيوه، «فلما انضمت الياء - وقبلها فتحة - قُلبت ألفاً، وبعدها واو الجمع ساكنة، فحذفت الألف؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وبقيت مفتوحة تدل على الألف المحذوفة. والهاء – في هذه القراءة - في موضع نصب، بوقوع الفعل عليها»(١٧٢).

قال الفراء: «وهو وجه حسن، مردود على قوله: (ففزع)، كما تقول في الكلام: رآني ففر، وعاد وهو صاغر، فكان رد (فَعلَ) على مثلها أعجب إلي، مع قراءة عبد الله»(١٧٣).

جاء (ففزع) بصيغة الماضي، مع أنه معطوف على (ينفخ) -وهو مستقبل- «للدلالة على تحقق وقوعه إثر النفخ»(١٧٤)، وكذلك فإن عطف (أتوه) بصيغة الماضي يدل على تحقق وقوعه.

وبهذا تظهر لنا ثمرة الخلاف بين القراءتين؛ لأن قراءة الفعل الماضي أفادت تحقق مجيئهم داخرين، وأما قراءة (ءاتُوه)، فهي على أصلها في الدلالة على الاستقبال؛ لأنه لم يأت بعد.

وكل هذا -كما أسلفنا- من باب التنوع في أساليب الكلام، التي برعوا فيها، وفيه تحد ظاهر بأن يعارضوا هذا القرآن بأي أسلوب من أساليب كلامهم، ومع ذلك لم يقدروا. والله أعلم.

الكلمة الثامنة: (خَلَقَهُۥ) [السجدة ٧]

في قوله تعالى: (ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ) [السجدة ٧].

مذاهب القراء:

قرأ الكوفيون ونافع: (خَلَقَه) بفتح اللام، وقرأ غيرهم: (خلْقَه) بسكونها(١٧٥).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً، «وتأويل الإحسان في هذا: أنه خلقه على إرادته، فخلق الإنسان في أحسن تقويم، وخلق القرد على ما أحب الله عز وجل، وخلقُه إياه على ذلك من أبلغ الحكمة»(١٧٦)، والمعنى: أن الله أحكمه وأتقن صنعه(١٧٧).

وعلى هذه القراءة: يكون (خلَقه) وصفاً للنكرة المتقدمة، وهي: إما (كل) فيكون موضعها نصباً، وإما (شيءٍ) فيكون موضعها خفضاً(١٧٨)، وقيل: «أحسنه فجعله حسناً»(١٧٩)، أي: «إن كل شيء يخلقه حسن؛ لأنه لا يقدر أحد أن يأتي بمثله، فهو دال على خالقه»(١٨٠).

وأما قراءة من سكن اللام، فقد اختلفوا في إعرابها على وجوه:

- «أنه بدل اشتمال من (كل شيء)، والضمير للمبدل منه، أي: حسن خلق كل شيء»(١٨١). «والعرب تفعل هذا، يقدمون ويؤخرون. قال الشاعر:

وطعني إليك الليلَ حِضنيه إنني   لتاك إذا هاب الهدان فعول(١٨٢)

معناه: وطعني حضني الليل إليك»(١٨٣).

- «أنه بدل الكل ، على أن الضمير لله تعالى، والخلق بمعنى المخلوق، أي: حسن كل مخلوقاته»(١٨٤).
- أنه «مفعول ثان لـ(أحسن)، على تضمينه معنى (أعطى)، أي: أعطى كل شيء خلقه اللائق به، بطريق الإحسان والتفضل»(١٨٥). وقيل: ضمنه معنى (ألهم)، «كأنه قال: ألهم خلقه كل ما يحتاجون إليه»(١٨٦). وقيل: ضمنه معنى (عرف)، «أي: عرف عباده كل شيء»(١٨٧)، «فيؤول إلى معنى قوله تعالى: (ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ) [طه ٥٠]»(١٨٨).
- وقيل: «منتصب على أنه مصدر، دل عليه ما تقدم من قوله سبحانه: (أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ)»(١٨٩)، «والضمير في (خلقه) عائد على الله، فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة، كقوله: (صِبۡغَةَ ٱللَّهِ) [البقرة ١٣٨]، وهو قول سيبويه، أي: خلقه خلقاً. ورجح على بدل الاشتمال؛ بأن فيه إضافة المصدر إلى الفاعل، وهو أكثر من إضافته للمفعول، وبأنه أبلغ في الامتنان؛ لأنه إذا قال: أحسن كل شيء، كان أبلغ من: أحسن خلق كل شيء؛ لأنه قد يحسن الخلق، وهو المجاز له، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً، فإذا قال: أحسن كل شيء اقتضى: أن كل شيء خلقه حسن، بمعنى: أنه وضع كل شيء في موضعه»(١٩٠).
- وقيل: «منصوب بنزع الخافض، والمعنى: أحسن كل شيء في خلقه»(١٩١).

وثمرة الخلاف بين القراءتين: أن القراءة بفتح اللام أفادت: أن الله أتقن كل شيء خَلَقَه، فهو في غاية الإحكام، ومن نظر في ملكوت الله، وتكشف له علمٌ بالكائنات التي خلقها الله، تأكد له هذا المعنى على أتم وجه؛ ثم إن كل شيء خلقه الله تعالى، كان خلقه في غاية الإبداع، وهذا ما دلت عليه قراءة سكون اللام. والله تعالى أعلم.

الكلمتان: التاسعة والعاشرة: (فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوۡ إِطۡعَـٰمٌ) [البلد ١٣ و١٤]

في قوله تعالى: (فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوۡ إِطۡعَـٰمٌ فِى يَوۡمٍ ذِى مَسۡغَبَةٍ) [البلد ١٣ و١٤).

مذاهب القراء:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (فك رقبةً أو أطعم): بفتح الكاف، ونصب رقبة، وبفتح الهمزة والميم من (أطعم)، من غير تنوين، ولا ألف قبل الميم. وقرأ

غيرهم: (فك رقبةٍ أو إطعامٌ)، برفع (فك)، وخفض (رقبة) وتنوينها، وكسر همزة (إطعام)، ورفع الميم مع التنوين، وألف قبلها(١٩٢).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من رفع: فلأنه تقدمه سؤال في قوله: (وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ) [١٢]؛ فاحتاج السؤال إلى جواب وتفسير، وتفسير هذا، وقع في القرآن، بالجمل بالابتداء والخبر. «وفي الكلام حذف، دل عليه: (فَلَا ٱقۡتَحَمَ) [١١]، والتقدير: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. والتفسير إنما هو على اقتحام العقبة: ما هو؟؛ ففسره بقوله: (فك رقبة)»(١٩٣)، قالوا: ولا بد من تقدير هذا المحذوف؛ «لأنه إن لم تقدره، وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فك رقبة، ولا تكون العقبة الفك؛ لأنها عين، والفك حدث، والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى؛ فإذا لم يستقم ، كان المضاف مراداً»(١٩٤).

ويرى صاحب (التحرير والتنوير): أنه لا وجه لتقدير مضاف، وعنده: أن (فك رقبة): بيان للعقبة، وذلك بناءً على استعارة العقبة للأعمال الصالحة الشاقة على النفس؛ تشبيهاً للمعقول بالمحسوس(١٩٥). وهو معنى لطيف، تميل إليه النفس.

ومن قرأ: فك رقبةً أو أطعم؛ فلأنه وقع لفظ الماضي في (فَلَا ٱقۡتَحَمَ) [١١]، واحتاج إلى تفسير الاقتحام، ففسره بفعل ماضٍ، كما في قوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ)، ثم فسر المثل بقوله: (خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ) [آل عمران ٥٩]، «وهذا قد فسر فيه الاسم بالماضي، فتفسير الماضي بالماضي أقوى وأحسن»، ويقويه أن بعده (ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) [البلد ١٧]، حيث عطف عليه بالفعل الماضي(١٩٦).

قال الفراء: «وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية؛ لأن الإطعام: اسم، وينبغي أن يرد على الاسم: اسمٌ مثله»(١٩٧)، وقال الأخفش:«(وقال بعضهم: {فَكَّ رقبةً}، وليس هذا بذاك، و{فكُّ رقبةٍ} هو الجيد»(١٩٨)، وقال النحاس: «الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ»(١٩٩)، وهو كما قال، رحمه الله.

ومعنى القراءتين واحد، وإنما هو تنوع في أساليب الكلام، وهي كما شبهتُها - في بداية البحث – بالبستان: فيه أنواع الفواكه، تختلف أذواق الناس في تفضيل نوع على نوع، وإن كانت كلها لحلوة شهية، وهكذا أنزل الله كتابه؛ ليناسب جميع أذواق الفصحاء من العرب، الذين هم أهل البيان، فكانت تلك إحدى حِكَم تعدد القراءات.

الكلمة الحادية عشرة: (خَلَق) [إبراهيم ١٩، والنور ٤٥]

في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ) [إبراهيم ١٩]، وقوله تعالى: (وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) [النور ٤٥].

مذاهب القراء:

قرأ حمزة والكسائي وخلف: (خالِقُ) بألف بعد الخاء وكسر اللام ورفع القاف، في الموضعين، مع خفض (السموات والأرض) بسورة إبراهيم، وخفض (كل) في سورة النور. وقرأ الباقون: خَلَقَ، بفتح اللام والقاف من غير ألف، ونصب (السموات) بالكسر، ونصب الأرض) و(كل) بالفتح(٢٠٠).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

اختار -في الكشف- قراءة الخبر، في موضع سورة إبراهيم ؛ « لأنه أمر قد كان، وقد فُرغ منه، فالفعل أولى به من الاسم؛ لأن الاسم يشترك في لفظه الماضي والمستقبل والحال، وإنما يخلص للماضي بالدلائل، والفعل بلفظه يدل على الماضي»(٢٠١). وهذا الذي قاله صحيح، إلا أنه لا يدل على رجحان قراءة الخبر؛ بل ربما كانت قراءة اسم الفاعل أولى. وبيان ذلك: أنك تقول: ضرب محمدٌ علياً، فيفهم منه أنه قد حصل منه الضرب لعلي في زمن مضى، وتقول: محمدٌ ضارب علي، فيفهم منه –زيادةً على حصول الضرب- اختصاص محمد به؛ كأنه ليس له ضاربٌ غيره. وكذلك: خلق الله السموات والأرض، وهو خالقهما المختص بخلقهما، ليس لهما خالق سواه، وهو خلق كل دابة من ماء، لا يشركه في ذلك أحد؛ «فوجه من قرأ (خالِقُ): أنه جعله مثل (فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) [إبراهيم:١٠، فاطر:١]»(٢٠٢) ومثل «قوله: (ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ) [الزمر:٦٢]، وقوله (لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ) [الأنعام:٩٦]»(٢٠٣).

وبهذا يتبين لنا أنه لا وجه لترجيح قراءة الخبر على قراءة اسم الفاعل، ولا لهذه على تلك؛ لأن لكل قراءة نكهتها ومذاقها؛ ولله در من قال: «قيل: إن المعنيين في القراءتين صحيحان؛ أخبر الله عز وجل بخبرين، ولا ينبغي أن يقال في هذا: إحدى القراءتين أصح من الأخرى. وقد قيل: إن «خَلَقَ» لشيء مخصوص، وإنما يقال (خالق)

على العموم؛ كما قال الله عز وجل: (ٱلۡخَـٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ) [الحشر: ٢٤]. وفي الخصوص: (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ) [الأنعام ١]، وكذا: (هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ) [الأعراف ١٨٩]، فكذا يجب أن يكون:{و لله خَلَقَ كُل دآبةٍ من مآءٍ}»(٢٠٤).

خاتمة البحث:

- تناول البحث كلمات اختلفت قراءتها من صيغة الماضي إلى غيرها: منها أربع كلمات: اختلفت بين صيغتي الماضي والأمر، وست كلمات: اختلفت بين الماضي والمضارع، وإحدى عشرة: اختلفت بين الماضي والاسم.

- اختلاف القراءة في هذه الكلمات: ليس من قبيل التيسير على العرب، الذي يعد سبباً رئيساً لتعدد القراءات؛ إذ ليس في تبدل الصيغ مشقة على أي من قبائلهم.

- هذا النوع من الاختلاف، صورة من صور الإعجاز، وهو: الإعجاز في الإيجاز، حيث أغنى هذا التبدل في الصيغة عن نزول آية بهذا المعنى.

- اختلاف معاني القراءات لم يؤد قط إلى تناقض أو تنافر بينها، وإنما أفاد معاني لطيفة مقصودة، يكمل بعضها بعضاً. وهو من دلائل الإعجاز كذلك.

- اختلاف القراءة قد لا يؤدي إلى اختلاف المعنى، فيكون من باب التنوع في أساليب الكلام، التي برع فيها العرب، وفائدته: تأكيد عجزهم عن معارضته، مع تضمنه لفنون كلامهم.

- القراءة المتواترة لا يجوز ردها بضرب من التأويل، أو ترجيح غيرها عليها، وأن ما أُثِر من ترجيح العلماء السابقين مؤول على أنه من باب الاختيار، أو النقد العلمي قبل ظهور تواترها، أو لتذوقهم للمعاني التي اختاروها. واختلافهم – بسبب اختلاف أذواقهم- دليل على إعجاز القرآن؛ لموافقته سائر الأذواق.

- يوصي البحث بتكثيف الجهود للتنقيب عن معاني القراءات المتواترة، بعيداً عن مناهج الترجيح والتضعيف، حتى يتكشف الكثير من حكمها وفوائدها.

الهوامش:

(١) أي: الباقون من القراء العشرة: أئمة القراءات المتواترة، وهم: من المدينة: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (٧٠ – ١٦٩)، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ومن مكة: عبد الله بن كثير (ت١٢٠)، ومن البصرة: أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) ، ويعقوب بن إسحق الحضرمي

(ت ٢٠٥)، ومن الشام: عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨)، ومن الكوفة: عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧)، وحمزة بن حبيب الزيات(٨٠ - ١٥٦)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩)، وخلف بن هشام البزار(١٥٠ – ٢٢٩). ينظر تراجمهم في: ابن الجزري، غاية النهاية، والذهبي، معرفة القراء الكبار، وغيرهما.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج: ٢، ص: ٢٢٢.

(٣) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج: ٢، ص: ٢٢٠.

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج: ١، ص: ٢٦٣.

(٥) الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج:١، ص:٣١٠.

(٦) حكاه ابن عطية عن المهدوي. يراجع: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج: ١، ص: ٤٨٠.

(٧) تفسير الرازي، ج:٢، ص:٤٠٢.

(٨) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القبلة ومن لم ير الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، عن ابن عباس، ج:١، ص:١٠٥. ورواه الطبري أبو جعفر محمد ابن جرير في: جامع البيان من تأويل آي القرآن، ج:١، ص:٥٣٤.

(٩) انظر: جامع البيان،ج:١، ص: ٥٣٥.

(١٠) حكاه ابن عطية عن الربيع بن أنس، انظر: المحرر الوجيز، ج:١، ص:٤٨٠.

(١١) تفسير الرازي، ج:٢، ص:٤٠٢.

(١٢) معاني القرآن وإعرابه، ج:١، ص:٢٠٦ و٢٠٧.

(١٣) معاني القرآن، ج:١، ص:٧٧.

(١٤) إعراب القرآن، ج:٣، ص:٣٤٣.

(١٥) إعراب القرآن، ج:٥، ص:٦٢.

(١٦) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير في التفسير، ج:١ ، ص:٥٥ .

(١٧) ينظر: جامع البيان، ج:١، ص: ٥٣٥..

(١٨) ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: ٢، ص:٣٥٠.

(١٩) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج:٣، ص:٣٤٢، والطبري، جامع البيان، ج:٢٢، ص:٨٥.

(٢٠) ينظر: أبو علي، الحجة، ج: ٦، ص: ١٩.

(٢١) نقله ابن عطية عن كتاب الرماني، ينظر: المحرر الوجيز، ج:١٢، ص:١٧٤، وفيه: «لكان أشهر»، وصوابه: أشهى.

(٢٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص:٢٩٤. وضبط محققُه الكلمتين هكذا: بعد بعد، ولا أرى المعنى يستقيم عليه.

(٢٣) ينظر: جامع البيان، ج:٢٢، ص:٨٥.

(٢٤) نسبه القرطبي لأبي حاتم السجستاني. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ج:٧، ص:٤١٢٦.

(٢٥) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج:١٢، ص:١٧٥.

(٢٦) النحاس، إعراب القرآن، ج:٣، ص:٣٤٣. وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج:٧، ص:٢٧٣.

(٢٧) ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٩٧.

(٢٨) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج:٢٩، ص:٤٣٤.

(٢٩) ينظر الرازي،: تفسيره، ج:٣٠، ص:٢٧٥.
(٣٠) التحرير والتنوير، ج:٢٩، ص:٤٣٥.
(٣١) الزمخشري، الكشاف، ج:٤، ص:٢٠٤.
(٣٢) وهو الرازي: ينظر تفسير ه، ج:٣٠، ص:٢٧٥.
(٣٣) التحرير والتنوير، ج:٢٩، ص:٤٣٥.
(٣٤) الألوسي، روح المعاني، ج:٢٩، ص:٢٢١.
(٣٥) تفسير الطبري، ج:٢٩، ص:٢٣٩.
(٣٦) ينظر: الداني، المقنع، ص:٩٩، ١١٤-١١٦، والنشر، ج:٢، ص:٣٠٩.
(٣٧) الداني، المقنع، ص:١١٧.
(٣٨) ص:١١٨.
(٣٩) ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص: ٣٠٩ و ٣٢٣ و٣٢٥ و٣٣٠ و٣٦٩ و٣٩٢.
(٤٠) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج:٩، ص:١٩٨.
(٤١) الطبري، جامع البيان، ج:١٧، ص:٣.
(٤٢) النحاس، إعراب القرآن، ج:٣، ص:٦٤.
(٤٣) الطبري، جامع البيان، ج:١٧، ص:٣.
(٤٤) الطبري، جامع البيان، ج:١٧، ص:١٠٨.
(٤٥) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج:١٠، ص:٢١٨.
(٤٦) أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج:٦، ص:٩.
(٤٧) هذه النصوص كلها في: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: ١٠، ص:٤٠٩.
(٤٨) ينظر هذا وما قبله في: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:٦، ص:٣٤٩٦.
(٤٩) الآلوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج:١٨، ص:٦٩.
(٥٠) ينظر: جامع البيان، ج: ١٨، ص:٦٢.
(٥١) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج:٣، ١٢٤.
(٥٢) ينظر: البقاعي برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج:١٣، ص: ١٩٤.
(٥٣) قال بهذا القول: مكي بن أبي طالب في: الكشف، ج:٢، ص:٢٥٨، وابن عطية في: المحرر الوجيز، ج:١٣، ص:٢١٢، وتبعهما الآلوسي في روح المعاني، ج:٢٥، ص:٧٥.
(٥٤) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج:٢٥، ص: ٧٥ و٧٦. وانظر قراءة أبي جعفر في: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٦٩. ولا يخفى مذهبه في إبدال الهمزة ياء، وفي صلة الميم بواو، فهو يقرؤها: جيناكمو.
(٥٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:٨، ص:٤٥٢٠.
(٥٦) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٨، ص:١١. وهو صاحب هذا القول، المنافح عنه.
(٥٧) هذا ما يفهم من تفسير الشوكاني، مع إشارته للقول الأول. ينظر: فتح القدير، ج:٥، ص:٧٢١ و٧٢٢.
(٥٨) ج:٨ ، ص:٣٥٣ .
(٥٩) روح المعاني: ج:٢٩ ، ص:١١٥ .

(٦٠) قرأ بكسر الهمزة: نافع وشعبة، وقرأ غيرهما بفتحها. انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٩٢.

(٦١) ابن عطية، ج:١٥، ص:١٤٧، وما قبله منه.

(٦٢) انظر: الطبري، جامع البيان، ج:٢٩، ص:١١٨، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:١٠، ص:٥٢١٩.

(٦٣) انظر الأقوال الثلاثة في: الطبري، جامع البيان، ج:٢٩ ، ص:١١٧-١١٩ ، وفي: القرطبي، الصفحة نفسها.

(٦٤) جامع البيان: ج:٢٩، ص:١١٩.

(٦٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:١٠، ص:٥٢١٩.

(٦٦) ابن الجزري، النشر، ، ج:٢، ص:٢٢٣.

(٦٧) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ص:٢٦٩.

(٦٨) الكشف، ج:٢، ص:٢٧٠.

(٦٩) الزجاج، معاني القرآن، ج:١، ص: ٢٣٤ و٢٣٥.

(٧٠) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٢، ص:٢٤٥، وأبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن ، ج:١، ص:٧٠.

(٧١) نسبه ابن عطية لمكي، ولم أجده في الكشف، ولا في مشكل إعراب القرآن. انظر: المحرر الوجيز، ج:٢، ص:٤٢.

(٧٢) جامع البيان، ج:٢، ص:٥٢.

(٧٣) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٩٦.

(٧٤) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٥.

(٧٥) انظر: أبو البقاء، الإملاء، ج:٢، ص:٥٩.

(٧٦) انظر: الزجاج، معاني القرآن، ج:٣، ص:١٣٢، والطبري، جامع البيان، ج:١٣، ص:٨٦.

(٧٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهذه الرواية، حكاها السكّري عن الباهلي، والرواية التي أوردها أولاً، هي: أ مِنك البرق أومض ثم هاجا. والخلاج من الإبل: التي اختُلجت أولادها عنها، إما بموت وإما بذبح، والدهم: السود. شبه صوت الرعد بحنين هذه الإبل، التي افتقدت أولادها. انظر: شرح أشعار الهذليين، ج:١، ص:١٧٧.

(٧٨) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٤، ص:٤٤٢ و٤٤٣.

(٧٩) انظر: الطبري، جامع البيان، ج:١٣، ص:٨٦ .

(٨٠) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج:٤، ص:٣١٠.

(٨١) الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، معجم مفردات ألفاظ القرآن، (ظن)، ص:٣٢٧.

(٨٢) مكي، ج:٢، ص:١٦.

(٨٣) أبو علي، الحجة، ج:٤، ص:٤٤٥.

(٨٤) أبو علي،الحجة، ج:٤، ص:٤٤٦.

(٨٥) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٣٤.

(٨٦) مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٤٦.

(٨٧) أبو البقاء، الإملاء، ج:٢، ص:١٦٢.

(٨٨) شطر بيت، وأوله: عن متنهِ مِزداةَ كل صقبٍ. (انظر: مجموع أشعار العرب، صححه ورتبه وليم ين الورد البروسي، البيت رقم ٣١، ص:١٦). ونسبه ابن الشجري إلى العجاج. والحِضب والحضب: صوت الفرس. والحِضب والحضب: الحيات. (انظر: حاشية محقق الحجة، ج:٥، ص:٣٤٢).

(٨٩) أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٣٤١، وما قبله منه.

(٩٠) مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٤٦.

(٩١) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٣٢.

(٩٢) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٣٢٥.

(٩٣) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: ٥٠٠.

(٩٤) أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٣٢٥.

(٩٥) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٥٠٠ و٥٠١.

(٩٦) مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٣٨.

(٩٧) حكاه الطبري قولاً عن جماعة، (ينظر: جامع البيان، ج:١٨، ص:)١٣٨)، واختار هو معنى غيره، ينظر: ج:١٨، ص:١٤٠.

(٩٨) انظر: ابن عاشور، ج:١٨، ص:٢٣٩.

(٩٩) النشر، ج:٢، ص:٣٤٧.

(١٠٠) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٤٦٣.

(١٠١) مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٩١، وما قبله مختصر منه.

(١٠٢) قاله الحسن البصري، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج:٧، ص:٢٠٣.

(١٠٣) الزجاج، معاني القرآن، ج:٤، ص:٢٠٧.

(١٠٤) البقاعي، نظم الدرر، ج:١٥، ص:٢٥٧.

(١٠٥) الطبري، جامع البيان، ج:٢١، ص:١٠٦.

(١٠٦) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٧٤.

(١٠٧) النويري محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم، شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية لابن الجزري، ج:٢، ص:٣٦١.

(١٠٨) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٨، ص:٨٣.

(١٠٩) مكي، الكشف، ج:٢، ص:٢٧٧ و٢٧٨.

(١١٠) النحاس، إعراب القرآن، ج:٤، ص:١٨٩.

(١١١) قاله الحسن البصري. انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج:١٣، ص:٤١١.

(١١٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٨، ص:٨٣. وفيه: «والإبقاء هو .. »، وصوابه: والإملاء، كما في المحرر الوجيز، الصفحة نفسها.

(١١٣) مكي، الكشف، ج:٢، ص:٢٧٨.

(١١٤) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٦٦٨. وما قبله مختصر منه.

(١١٥) هكذا نسبه إليه ابن زنجلة. انظر: حجة القراءات، ص: ٦٦٨.

(١١٦) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٥١.

(١١٧) البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج:١، ص:٢٢٩.

(١١٨) انظر: الزجاج، معاني القرآن، ج:٢، ص:٨٩.

(١١٩) انظر: أبو البقاء، الإملاء، ج:١، ص:١٨٩.

(١٢٠) وهو قول لأبي العباس المبرد. انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج:١، ص:٤٧٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ج:٣، ص:٣١٧.

(١٢١) انظر الأول والثاني في: أبو البقاء، الإملاء، ج:١، ص: ١٨٩ و١٩٠، ويؤخذ الثالث من: الزجاج، معاني القرآن، ج:٢، ص:٨٩، (والنص له)، ومن: النحاس، إعراب القرآن، ج:١، ص:٤٧٩.

(١٢٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٣، ص:٣١٧.

(١٢٣) الفراء، معاني القرآن، ج:١، ص: ٢٨٢.

(١٢٤) أبو البقاء، الإملاء، ج:١، ص: ١٩٠.

(١٢٥) قال:«وقد ذُكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: (أو جاءوكم حصرةً صدورهم) نصباً، وهي صحيحة في العربية فصيحة، غير أنه غير جائز القراءة بها عندي؛ لشذوذها وخروجها عن قراءة قراء الإسلام» (جامع البيان، ج:٥، ص:١٩٩).

(١٢٦) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٥٥.

(١٢٧) أبو علي، الحجة، ج:٣، ص:٢٣٧، وما قبله ملخص منه، ومن: الزجاج، معاني القرآن، ج:٢، ص:١٨٨.

(١٢٨) هكذا قدره الزجاج في معاني القرآن، ج:٢، ص:١٨٨.

(١٢٩) الحجة، ج:٣، ص:٢٣٨، وما قبله مختصر منه، مع زيادة إيضاح.

(١٣٠) انظر هذا التوجيه وغيره في: تفسير الرازي، ج:٦، ص:٧٤ و٧٥.

(١٣١) انظر: معاني القرآن، ج:٢، ص:١٨٧.

(١٣٢) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٢٣١.

(١٣٣) الطبري، جامع البيان، ج:٦، ص:٢٩٤.

(١٣٤) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٣، ص:٢٣٨.

(١٣٥) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٦٠.

(١٣٦) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٣، ص:٣٦٢ و٣٦٣.

(١٣٧) انظر: ابن خالويه، الحجة، ص:١٤٦. ورواية اللسان: يا ليتني قد زرتُ غير خارج أم صبي قد حبا ودارج. انظر: ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، (درج)، ج:٢، ص:١٣٥١.

(١٣٨) انظر: السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج:٥ ، ص:٦١.

(١٣٩) هذا قول أبي سعيد السيرافي، كما نقله السمين، يراجع -مع الأقوال السابقة له- الدر المصون: ج:٥ ، ص:٦١.

(١٤٠) انظر: الدر المصون، الصفحة نفسها.

(١٤١) والأول مذهب سيبويه. انظر: الدر المصون، ج:٥، ص:٦١ و٦٢، والكتاب، ج:١، ص:١٧١.

(١٤٢) الطبري، جامع البيان، ج:٧، ص:٢٨٣.

(١٤٣) نُسب إلى رجل من قيس غيلان. انظر: سيبويه، الكتاب، ج:١، ص:١٧١. وروايته: (نطلبه) مكان (ننظره)، و(وفضةٍ) مكان (شكوة). والوفضة: خريطة يحمل فيه الراعي أداته وزاده، وهي – كذلك - جعبة السهام إذا كانت من أدم، لا خشب فيها. والشكوة: جلد الرضيع، وهو

للبن، وقيل: وعاء كالدلو أو القربة الصغيرة، وقيل: وعاء من أَدم، يبرد فيه الماء، ويحبس فيه اللبن. انظر: اللسان (وفض – شكا).

(١٤٤) الفراء، معاني القرآن، ج:١، ص:٣٤٦.
(١٤٥) ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٨٩.
(١٤٦) ذكرها كلها ما عدا الثالث منها: أبو علي، انظر: الحجة، ج:٤، ص:٣٤١ و٣٤٢.
(١٤٧) البيت من شواهد الفراء، ولم يعزه لأحد. انظر: معاني القرآن، ج:١، ص:١٠٤.
(١٤٨) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٣٤٢. والنص الذي قبله منه.
(١٤٩) ج:٧، ص:٣١٢.
(١٥٠) انظر: مكي، الكشف، ج:١، ص: ٥٣١.
(١٥١) ج:٥، ص:٢٢٩.
(١٥٢) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٣٤١.
(١٥٣) انظر: جامع البيان، ج:١٢، ص:٥٣.
(١٥٤) انظر: البقاعي، نظم الدرر، ج:٩، ص:٢٩٤.
(١٥٥) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٣٠.
(١٥٦) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٤٩٦، وهو نقله عن سيبويه.
(١٥٧) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ص:١٣٤.
(١٥٨) انظر هذا، وما قبله في: أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٣١٥ و٣١٦.
(١٥٩) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٦، ص:٤٣٤.
(١٦٠) ابن عاشور، ج:١٨، ص:١٦٦.
(١٦١) ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٣٥.
(١٦٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٧، ص:٣١.
(١٦٣) الزمخشري، الكشاف، ج:٣، ص:١٢٠.
(١٦٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج:٤، ص:٩٥.
(١٦٥) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب، ج:٢، ص:١٣١.
(١٦٦) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج:١١، ص:١٣١.
(١٦٧) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج:١٩، ص:١٦٠.
(١٦٨) البقاعي، نظم الدرر، ج:١٤، ص:٦٣.
(١٦٩) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٣٩.
(١٧٠) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٥٣٩.
(١٧١) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ١٦٨. وما قبله منه.
(١٧٢) انظر: المصدر نفسه، ج:٢، ص:١٦٧.
(١٧٣) معاني القرآن، ج:٢، ص:٣٠١. قوله: (مع قراءة عبد الله) أي : أنها ترجحت–كذلك- لأنها قراءة عبد الله بن مسعود ﵁.
(١٧٤) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج:٦، ص:٣٠٣.
(١٧٥) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٣٤٧.
(١٧٦) الزجاج، معاني القرآن، ج:٤، ص:٢٠٤.

(١٧٧) انظر: الطبري، جامع البيان، ج:٢١، ص:٩٤.
(١٧٨) انظر: أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٤٦٢.
(١٧٩) الفراء، معاني القرآن، ج:٢، ص:٣٣٠.
(١٨٠) النحاس، إعراب القرآن، ج:٣، ص:٢٩٢.
(١٨١) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج:٧، ص:٨١.
(١٨٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي. انظر: ديوانه، ص:١١٦. وروايته: قطعي بدلاً عن طعني، والرجال، بدلاً عن الهدان، ورواية اللسان، كرواية مجاز القرآن. والهدان: الأحمق الجافي الوخيم، الثقيل في الحرب. انظر: لسان العرب (طعن - هدن).
(١٨٣) أبو عبيدة معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، ج:٢، ص:١٣٠.
(١٨٤) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج:٧، ص:٨١.
(١٨٥) انظر: المصدر نفسه.
(١٨٦) الفراء، معاني القرآن، ج:٢، ص:٣٣٠.
(١٨٧) أبو البقاء، الإملاء، ج:٢، ص:١٨٩.
(١٨٨) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج:٧، ص:٨١.
(١٨٩) أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٤٦٠.
(١٩٠) أبو حيان، البحر المحيط، ج:٧، ص:١٩٩.
(١٩١) الشوكاني، فتح القدير، ج:٤، ص:٣٢٨.
(١٩٢) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٤٠١.
(١٩٣) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ص:٣٧٥ و٣٧٦.
(١٩٤) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٧٦٥.
(١٩٥) انظر: ابن عاشور، ج:٣٠، ص:٣٥٧.
(١٩٦) انظر: مكي، الكشف، ج:٢، ص:٣٧٦.
(١٩٧) معاني القرآن، ج:٣، ص:٢٦٥.
(١٩٨) انظر: معاني القرآن، ج:٢ ، ص:٥٧٩ .
(١٩٩) إعراب القرآن، ج:٥، ص:٢٣١.
(٢٠٠) انظر: ابن الجزري، النشر، ج:٢، ص:٢٩٨.
(٢٠١) مكي بن أبي طالب، ج:٢، ص:٢٥ و٢٦.
(٢٠٢) أبو علي، الحجة، ج:٥، ص:٢٨.
(٢٠٣) المصدر نفسه، ص:٣٢٦.
(٢٠٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:٦ ، ص:٣٦٠٤.

المصادر والمراجع:

- ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، (دار الفكر).
- ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م) ط١.

- ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة،حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) ط٣.
- ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير في التفسير، الجماهيرية العربية الليبية، الدار التونسية للنشر.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق وتعليق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد ومحمد الشافعي صادق، (الدوحة: قطر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م) ط١.
- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م).
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، (بيروت: لبنان، ، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ط٤.
- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م).
- أبو حيان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان، البحر المحيط، (مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١ هـ- ١٩٩٠م) ط٢.
- أبو عبيدة معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه د/محمد فؤاد سزكين، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
- أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، الحجة للقراء السبعة، حققه بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ط١.
- الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق د/ هدى محمود، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م) ط٢.
- الآلوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٠م).
- البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (بيروت: لبنان، دار الفكر، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م).
- البقاعي برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م) ط٢.
- البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ه/٢٠٠٢م)، ط١.
- حميد بن ثور الهلالي، ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م).
- رؤبة بن العجاج أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري الشاعر، مجموع أشعار العرب، صححه ورتبه: وليم ين الورد البروسي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م) ط٢.
- الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين التيمي الشافعي، تفسير الرازي: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار الغد العربي، (القاهرة: ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م) ط١.

- الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، تحقيق نديم مرعشلي، معجم مفردات ألفاظ القرآن، (بيروت، لبنان: دار الفكر).
- الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده، (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ط١.
- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ط الأخيرة.
- السخاوي علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق د/ مولاي محمد الإدريسي الظاهري، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) ط١.
- السكّري أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة دار العروبة).
- السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م) .
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ط٣.
- الشوكاني محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، حققه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن عميرة، (المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م) ط٢.
- الطبري أبو جعفر محمد ابن جرير، جامع البيان من تأويل آي القرآن، (مصر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م) ط٣.
- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ط٢ وتحقيق الجزء الثاني: محمد علي النجار، (الدار المصرية للتأليف)، وتحقيق الجزء الثالث: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م).
- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، قدم له الشيخ خليل محيي الدين، وضبطه وراجعه على الأصول صدقي جميل ، وخرج حديثه الشيخ عرفات العشا، (دار الفكر، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م)، ط١.
- مكي بن أبي طالب أبو محمد، التبصرة في القراءات، تحقيق د. محيي الدين رمضان، (بيروت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م)، ط١.
- مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيي الدين رمضان، (مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ط٥.
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م) ط٣.
- النويري محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم، شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية لابن الجزري، حققه وعلق عليه وقدم له عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م) ط١.

[illegible]